




KÖPRÜLÜ KÜT.
845

متن طوالع











KÖPRÜLÜ KÜT.
845



متن طوالع











بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن وجب وجوده وبقاؤه • وامتنع
عدمه وفناؤه • دل على وجوده ارضه وسماؤه
وشهد بوحدانيته وصف العالم وبناؤه •
العليم الذي يحيط علمه بما لا يتناهى عدده و
احصاؤه • القدير الذي لا يتناهى قدرته
عند المراد له اعادته وابداؤه • يدبر الامر من
السماء الى الارض بتعالى قدره سن ان يسبق
قضاؤه • جلت قدرته وتباركت اسماؤه
وعظمت نعمته • وعمت آلاؤه • تاهت في
بيداء الوهيته انظار العقل وآراؤه • وانحسر

دون ادراكه طرق الفكر وانحاؤه • احمده
ولا احصي ثناؤه • واشكر اضفا عطاؤه •
واصلي على رسوله الذي رفع الهدى جده
وعناؤه • وقمع الضلالة بأسه وغناؤه •
وصلى الله عليه وعلى آله ما اضاء البدر المنير
ضياؤه • وبعد فان اعظم العلوم
موضوعا واقومها اصولا وفروعا • واقواها حجة
ودليلا وانجاها محجة وسبيلا • هو العلم الكافل
بابراز اسرار اللاهوت عن استار الجبروت •
المطلع على مشاهدات الملك ومغيبات
الملكوت • الفاروق بين المنتهجين للرسالة
والهدى • والمنطبعين على الضلالة والردى
الكاشف عن احوال السعداء والاشقياء

واشكره ع

في دار البقاء يوم العدل والقضاء • مبنى
قواعد الشرع واساسها • ورئيس معالم الدين
وراسها • هذا وان كتابنا يشتمل على عقائل
المعقول ونخب المنقول • في تنقيح اصوله
وتخريج فصوله • وتلخيص قوانينه وتحقيق براهينه
وحل مشكلاته وابانة معضلاته • وهو مع وجازة
لفظه وسهولة حفظه • يحتوي على معان كثيرة
الشعوب • متداينة الجنوب • مسوقة المبادي
والمطالع • مقومة العوالي والمقاطع • وسميته
طوالع الانوار من مطالع الانظار • والله سبحانه
وتعالى اسال ان يعصمني عن الاباطيل ويهديني
سواء السبيل • ويغفر لي خطيئتي يوم الدين
ويبوئني في اعلى عليين مع النبيين والصديقين

والشهداء والصالحين اما بعد
فمقصود الكتاب مرتب على مقدمة وثلث
كتب • اما المقدمة ففي مباحث تتعلق
بالنظر ففيها فصول • الاول في المبادي اعلم — اربعة ج
ان تعقل الشيء وحده من غير حكم عليه بنفي او اثبات
يسمى تصورا ومع الحكم باحدهما يسمى تصديقا و
كلاهما ينقسمان الى بديهي لا يتوقف حصوله
على نظر وفكر كتصور الوجود والعدم والحكم بان
النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان و
كسبي يحتاج اليه كتصور الملك والجن والعلم
بحدوث العالم وقدم الصانع اذ لو كانت
التصورات والتصديقات باسرها ضرورية او كسبية لما
فقدنا شيئا او لما حصلنا على شيء لان النظر اما

يكتسب من معارف اخرى سابقة فلو كانت
باسرها مكتسبة لزم استناد كل منها الى غيره في
موضوعات متناهية او غير متناهية ويلزم الدور
او التسلسل المحالان • والنظر ترتيب امور معلومة
على وجه يؤدي الى استعلام ما ليس بمعلوم
وتلك الامور المرتبة ان كانت موصلة الى التصور
يسمى معرفا وقولا شارحا وان كانت موصلة
الى التصديق يسمى حجة ودليلا

الفصل الثاني في الاقوال الشارحة وفيها مباحث

الاول في شرائط المعرف معرف الشيء ما يستلزم
معرفته معرفته ويكون العلم به سابقا على
العلم بالمعرف فلا يعرف الشيء بالمساوي له
في الجلاء والخفاء كما قيل الزوج عدد ليس بفرد

وبنفسه مثل الحركة نقلة والانسان حيوان بشر
وبما لا يخفى منه سواء توقف عليه معرفته بمرتبة
واحدة كتعريف الشمس بانه كوكب نهاري و
النهار بانه زمان طلوعها او بمراتب كتعريف
الاثنين بانه زوج اول ثم تعريف الزوج بانه
منقسم بمتساويين ثم تعريف المتساويين
بالشيئين اللذين لا يفضل احدهما على الآخر ثم
تعريفهما بالاثنين او لم يتوقف مثل النار ركن
شبيه بالنفس وينبغي ان يقدم الاعم لشهرته
وظهوره ويجتنب عن الالفاظ الغريبة والمجازية
والتكرار مثل ان يقال العدد كثرة مجتمعة عن
الوحدات والانسان حيوان جسماني ناطق اللهم
اذا دعت اليه ضرورة وذلك في تعريف

المنضاف بعينه مثل الاب حيوان يتولد من
نطفة شخص آخر من نوعه من حيث هو كذلك
او حاجة كما في قولهم الانف الافطس انف ذو
تقعير لا يوجد في غير الانف الثاني اقسام المعرف
معرف الشيء لا بد وان يساويه في العموم و
الخصوص ليشمل جميع افراده ويميزها عن غيرها
فلا يخلو من ان يكون داخلا فيه او خارجا عنه
او مركبا منهما والاول اما ان يكون جميع اجزائه
وهو الحد التام او لم يكن وهو الحد الناقص
والثاني هو الرسم الناقص والثالث ان كان
المميز داخلا يسمى حدا ناقصا ايضا وان كان
بالعكس كما اذا تركب من الجنس والخاصة يسمى
رسما تاما واعترض عليه اولا بان مجموع اجزاء الشيء

عينه والجزء انما يعرف الكل اذا عرف شيئا من
اجزائه وذلك الجزء اما ان يكون هو فيلزم تعريف
الشيء بنفسه او ما هو خارج عنه والخارج انما يعرف
اذا علم اختصاصه به وذلك يتوقف به على
معرفته ومعرفة ما يغايره من الامور الغير المتناهية
وذلك محال وثانيا بان المطلوب اذا كان
مشعورا به امتنع تحصيله وان لم يكن مشعورا به
امتنع طلبه واجيب عن الاول بان الجزء متقدم
على الكل بالطبع والاشياء التي كل واحد منها
متقدم على شيء يمتنع ان يكون نفسه ومعرفة
ومعرف الشيء ليس بواجب ان يعرف شيئا من
اجزائه اصلا لجواز استغنائها باثرها وتعريف
الموصوف متوقف على كون الوصف المعرف

بحيث يلزم من تصوره تعينه وذلك اما
يتوقف على اختصاصه وشموله في نفس الامر
لا على العلم بهما وهو ضعيف لان تقدم كل واحد
لا يقتضي تقدم الكل من حيث هو كل ومجموع
ليدل على المغايرة ولو كانت الاجزاء بأسرها
حتى الصوري معلومة كانت الماهية معلومة
والا لم يفد التحديد ولو استلزم الخارجي تصوره
فان كان متصورا كان الملزوم متصورا فاستغنى
عن التعريف وان لم يكن متصورا امتنع التعريف
به بل الجواب ان الاجزاء على انفرادها معلومة
والتحديد يفيد استحضارها مجموعة بحيث يحصل في
الذهن صورة مطابقة للمحدود وكذا الرسم اذا
كان مركبا واما المفرد فلا يفيد وعن الثاني بان يوجه

الطلب نحو الشيء المشعور به ببعض اعتباراته
فلا استحالة الثالث في بيان ما يعرف ويعرف به
الحقائق اما ان يكون بسيطة او مركبة وكل
منهما اما ان تتركب عنه غيره او لا تتركب فالبسيط
الذي لا تتركب عنه غيره لا يحد ولا يحد به كالواجب
والذي تتركب عنه غيره يحد ولا يحد به كالانسان
والذي تتركب عنه غيره يحد ويحد به كالحيوان
فالحد للمركب وكذا الرسم التام واما الرسم الناقص
فيشملهما

الفصل الثالث

في الحجج وفيه مباحث الاول في انواع
الحجج الدليل ما يلزم من العلم به العلم بوجود المدلول
فاما ان يستدل بالكلي على الجزئي او باحد المتساويين
على الآخر ويسمى قياسا او بعكسه ويسمى استقراء

لا يحد ويحد به كالناطق والمركب الذي لا يتركب عنه غيره صح

ثانياً ان كان لجميع جزئياته وناقصاً ان لم
يكن او جزئي على جزئي آخر ويسمى تمثيلاً ويسمى
في عرف الفقهاء والجزئي الاول اصلاً والثاني
فرعاً والمشترك جامعاً وتاثيره يعرف تارةً بالدوران
واخرى بالسبر او بغيرهما وقد استقصينا الكلام
فيه في منهاج الوصول الى علم الاصول . الثاني
في القياس واصنافه القياس قول مؤلف
من اقوال متى سلمت لزم عنه لذاته قول آخر
وهو اما ان يشتمل النتيجة او نقيضها بالفعل ويسمى
استثنائياً اولا ويسمى اقترانياً والاول هو
ان يستدل بوجود الملزوم على وجود اللازم او
بعدمه على عدم الملزوم او بوجود احد المتغايرين
على عدم الآخر او بعدمه على وجوده فيكون على

مقدمة حاكمة بالملازمة بينهما ويسمى شرطية متصلة
او بالمعاندة ويسمى شرطية منفصلة حقيقية ان تعاندا
مطلقاً ومانعة جمع ان تعاندا صدقاً ومانعة
خلو ان تعاندا كذباً واخرى تدل على وضع
الملزوم او المعاند مطلقاً او صدقاً او رفع
اللازم او المعاند مطلقاً ويسمى استثنائية و
الثاني على اربعة اوجه لانه لابد من امر نسبته الى
طرفي المطلوب يسمى اوسط والمحكوم عليه اصغر
والمحكوم به اكبر والمقدمة فيها الاصغر بالصغرى
والتي فيها الاكبر بالكبرى فالاوسط اما ان يكون
محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى او محمولاً
فيهما او موضوعاً فيهما او موضوعاً في الصغرى محمولاً
في الكبرى فالاول ان يستدل بصدق الاوسط

على كل الاصغر او بعضه وصدق الاكبر على كل ما
صدق عليه الاوسط او سلبه عنه على صدق الاكبر
على كل الاصغر او بعضه او سلبه عن كله او بعضه
والثاني ان يستدل بصدق الاوسط على كل
الاصغر وسلبه عن كل الاكبر او بعكسه على سلب
الاكبر عن كل الاصغر او بصدق الاوسط على بعضه
وسلبه عن كل الاكبر او سلبه عن بعض الاصغر وصدقه
على كل الاكبر على سلب الاكبر عن بعض الاصغر و
ذلك بشرط ان يتحد زمان السالب والايجاب
او يكون احدهما دائمة • والثالث ان يستدل
بصدق الطرفين على كل الاوسط او احدهما عليه
والاخر على بعضه على صدق الاكبر على بعض الاصغر
او بصدق الاصغر على كله وسلب الاكبر عن كله

او بعضه او بصدق الاصغر على بعض الاوسط و
سلب الاكبر عن كله على سلب الاكبر عن بعض
الاصغر والرابع ان يستدل بصدق الاصغر
على كل الاوسط وصدقه على كل الاكبر او بعضه
على صدق الاكبر على بعض الاصغر او بصدقه على
كله او بعضه وسلب الاوسط عن كل الاكبر على
الاكبر عن بعض الاصغر او سلبه عن كل الاوسط
وصدقه على كل الاكبر على سلب الاكبر عن كل
الاصغر فالقرائن القياسية المنتجة ثلثة وعشرون
اربع الشكلية وتسعة عشر اقترانية والكلام
المستقصى فيها في الكتب المنطقية • الثالث
في مواد الحجة الحجة اما ان يكون عقلية او نقلية
والاولى اما ان يكون مقدماتها قطعية ويسمى برهانا

دليلا او ظنية او مشهورة وتسمى خطابية واما

شبيهة باحدهما وتسمى مغالطة والمبادي

اليقينية ما يجزم به العقل بمجرد تصور طرفيه وتسمى

اوليات وبديهيات او بواسطة لا تغيب عن الذهن عند

تصورهما مثل الاربعة زوج وتسمى قضايا قياساتها نها

معها او الحس وتسمى مشاهدات وحسيات او كلاهما

معا والحس هو حس السمع مثل ان يخبر عن محسوس

يمكن وقوعه جمع كثيرة يجزم العقل بامتناع

تواطئهم على الكذب وتسمى متواترات او غيره

مثل ان يشاهد ترتب شيء على غيره مرارا

كثيرة بحيث يحكم العقل بانه ليس على سبيل

الاتفاق والا لما كان دائما ولا اكثريا كترتب

الاسهال على شرب السقمونيا وتسمى تجربيات

وقد يكفي المشاهدة مرة او مرتين لانضمام

قرائن اليها كالحكم بان نور القمر مستفاد من

الشمس وتسمى حدسيات واما الظنيات فمقدمات

يحكم العقل بها مع تجويز نقيضها تجويزا مرجوحا واما

المشهورات فهي ما اعترف به الجمهور لمصلحة عامة او

بسبب رقة او حمية مثل العدل حسن والظلم

قبيح وكشف العورة مذموم ومواساة الفقراء

محمودة واما مقدمات المغالطة فقضايا يحكم الوهم

في امر غير محسوس قياسا على المحسوسات كما قيل كل

موجود فانه جسم او حال في الجسم وقد يستعمل فيها

المخيلات وهي قضايا تذكر لترغيب النفس في شيء

او تنفيرها عنه وقد تكون صادقة واكثر ما يستعمل

من المخيلات فانما يستعمل في القياسات الشعرية والبلاغية

ما صح نقله عمن عرف صدقه عقلا وهم الانبياء عليهم
السلام وهو انما يفيد لنا اليقين اذا تواتر عندنا
وعلمنا عصمة رواة العربية وعدم الاشتراك والمجاز
والاضمار والتخصيص والنقل والنسخ وعدم المعارض ض
العقلي الذي لو كان لترجح اذ العقل اصل
النقل وتكذيب الاصل لتصديق الفرع محال
لاستلزامه تكذيبه ايضا الفصل
الرابع في احكام النظرية وفيه مباحث الاول
ان النظر الصحيح يفيد العلم والسمنية انكروه مطلقا
والمهندسون في الالهيات لنا انا نعلم بالضرورة
ان من علم لزوم شيء لشيء وعلم معه وجود الملزوم
او عدم اللازم علم من الاول وجود اللازم ومن
الثاني عدم الملزوم ايضا فمن علم ان العالم ممكن

وان كل ممكن فله سبب علم قطعا ان له سببا
احتجت السمنية بوجوه الاول ان العلم الحاصل
عقيب النظر ان كان ضروريا لما بان خلافه
وان كان نظريا عاد الكلام في لازم النظر الثاني
ولزم التس الثاني المط ان كان معلوما فلا
طلب وان لم يكن معلوما فاذا حصل فكيف
يعرفه الثالث ان الذهن لا يقدر على احضار
مقدمتين معا لانا نجد من انفسنا انا اذا توجهنا
الى مقدمة تعذر علينا في تلك الحالة التوجه الى
اخرى والمقدمة الواحدة لا تنتج واجيب عن
الاول بان العلم به وباستلزامه المقدمتين
على الترتيب الخاص له ضروري فظهور الخطا بعد
النظر الصحيح مم وعن الثاني ان طرفيه معلومان

والنسبة مبهمة والمطلوب تعينها فاذا حصل تميز
عن غيره بطرفيه وعن الثالث ان الذهن يستحضرهما
كما يستحضر طرفي الشرطية ويحكم بالملازمة او
المعاندة بينهما واحتج المهندسون بوجهين
الاول ان التصديق موقوف على التصور
وذات الله تعالى غير معقولة ولا جائزة التعقل
كما سنذكره في الكتاب الثاني فلا يكون محكوما
عليه فيه الثاني ان اقرب الامور الى الانسان
هويته التي يشير اليها بقوله انا وانت ترى في
مباحث النفس اختلافات كثيرة فيما هيتها
وكيف يظن بما هو ابعدها عن الاوهام و
العقول واجيب عن الاول بان التصديق
يتوقف على تصور الطرفين باعتبار وذات الله

تع

كذلك وعن الثاني انه دليل على عسره ولا
شك فيه اذ الوهم يلابس العقل في ماخذه
والباطل يشاكل الحق في مباحثه ولذلك
تخالفت فيه الاراء وتصادمت الاهواء
والسلف منعوا عنه الا الافراد من الاذكياء
بل الكلام في الامتناع فروع الاول النظر
الصحيح يعد الذهن والنتيجة تفيض عقيبه عادة
عند الشيخ ابي الحسن الاشعري ووجوبا عند
الحكماء وقالت المعتزلة النظر الصحيح
تولدها في الذهن ومعنى التولد ان يوجب
وجود شيء وجود شيء آخر كحركة اليد والمفتاح
وتبين فساده بينا ان استناد جميع الممكنات
الى الله تعالى ابتداء الثاني الاشبه انه لابد

بعد استحضار المقدمتين من ملاحظة
الترتيب والهيئة العارضين لهما والا لما
تعاونت الاشكال في جلاء الانتاج و
خفائه الثالث المشهور ان النظر الفاسد
لا يستلزم الجهل وقيل بخلافه ان الفاسد
الفساد
ان كان مقصورا على المادة استلزم والا فلا
الثاني انه كاف في معرفة الله ولا حاجة الى
المعلم ويدل عليه ما ذكرناه واحتجت الاسماعيلية
بان الخلاف والمراء مستمر بين العقلاء في ذلك
ولو كفى العقل لما كان كذلك وايضا فان
الانسان لا يستقل بتحصيل اضعف العلوم
فكيف يستقل باصعبها واجيب عن الاول
بانهم لو اتوا بالنظر الصحيح لما وقع لهم ذلك

والحق

وعن الثاني بان العسر مسلم ولا شك انه
لو كان معلم يعلم المبادي والحجج ويدفع الشكوك
والشبه كان اوفق وانما النزاع في الامتناع
الثالث في وجوب النظر في معرفة الله واجب
اما عندنا فلقوله قل انظروا ماذا في السموات و
الارض ونحوه واما عند المعتزلة فلان المعرفة واجبة
عقلا وهي لا تتم الا بالنظر وما لا يتم الواجب الا به
وكان مقدورا فهو واجب واعترض عليه بان
مبناه على حكم العقل ويباين الكلام فيه و
امتناع العرفان بغيره واستحالة التكليف
بالمحال لكلامنا ثم وبان قوله تعالى وما كنا
معذبين حتى نبعث رسولا ينفي الوجوب
قبل البعثة لبقي لازمه فدل على ان الوجوب

ليس الامر الشرع قبل لو وجب من
الشرع لزم افحام الانبياء فان المكلف لا
ينظر ما لا يعلم وجوبه ولا يعلم ما لم ينظر قلنا
لو وجب عقلا لافحم ايضا لان وجوب النظر
غير ضروري اذ هو متوقف على مقدمات
يفتقر الى انظار دقيقة **الكتاب**
الاول في الممكنات وفيه ثلثة ابواب
الاول في الامور الكلية وفيه فصول الاول
في تقسيم المعلومات المعلوم اما ان يكون متحققا
في الخارج وهو الموجود اولا وهو المعدوم
ومتا مثلث القسمة وقال المتحقق ان تحقق باعتبار
نفسه فهو الموجود وان تحقق باعتبار غيره فهو
الحال كالاجناس والفصول وحدوا الحال بانه

صفة غير موجودة ولا معدومة في نفسها قائمة
بموجود وقال اكثر المعتزلة المعلوم ان تحقق في
نفسه فهو الشيء والثابت وان لم يتحقق
كالممتنع فهو المنفي والثابت ان كان له كون
في الاعيان فهو الموجود والا فهو المعدوم
وهم يطلقون المعدوم على المنفي ايضا فالثابت
اعم من الموجود والمعدوم من المنفي وزاد مثبتوا
الحال منهم قسما آخر فقال الكائن ان استقل
بالكائنية فهو الذات الموجودة وان لم يستقل
فهو الحال وقال الحكماء كل ما يصح ان يعلم
ان كان له تحقق ما فهو الموجود وان لم يكن له ذلك
فهو المعدوم وقسموا الموجود الى ذهني وخارجي
والخارجي الى ما لا يقبل العدم لذاته وهو الواجب

والى ما يقبله وهو الممكن والممكن الى ما يكون في موضوع
اي محل يقوم ما حل فيه وهو العرض والى ما لا يكون
كذلك وهو الجوهر والمتكلمون قسموه اي الى ما لا اول
لوجوده وهو القديم والى ما له اول وهو المحدث
والمحدث الى متحيز وهو الجوهر او حال في المتحيز وهو
العرض والى ما يقابلهما ثم احالوه لانه لو كان
لشاركه الباري تعالى فيه وخالفه في غيره فيلزم
التركيب ومنع بان الاشتراك في العوارض
لاسيما في السلب لا يستلزم التركيب
الفصل الثاني في الوجود و
والعدم وفيه مباحث الاول في تصور
الوجود وهو بديهي لوجوه الاول انه جزء من
وجودي المتصور بداهة الثاني التصديق البديهي

بان النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان
مسبوق بتصور الوجود والعدم ومغايرتهما
التي هي الاثنينية المتوقف تصورها على تصور
الوحدة والسابق على البديهي اولى بان يكون
بديهيا فتصورات هذه الامور بديهية قيل هذا
التصديق لو كان بديهيا مطلقا لم يحتج الى دليل
والا لم يفد قلت بديهية التصديق مطلقا موقوفة
على بديهية العلم بالجزء لا على حصول العلم بداهة
ولقائل ان يقول التصديق موقوف على
تصور الجزء باعتبار لا على تصور حقيقته فلا يلزم
من تصوره بداهة الثالث الوجود بسيط
لامتناع تركبه عن الموصوف به او بنقيضه فلا
يحد ولا يرسم اذ لا اعرف منه وان كان فالرسم

لا يعرف كنه الحقيقة الثاني في كونه مشتركا مفهوم
الوجود وصف مشترك عند الجمهور • وخالفهم
الشيخ لنا انا نجزم بوجود الشيء ونتردد في كونه
واجبا او عرضا وجوهرا ونقسم الموجود اليهما ومورد
القسمة مشترك • واستدل بان مفهوم السلب واحد
فلو لم يتحد مقابله بطل الحصر العقلي ومنع بان
لكل ايجاب سلب يقابله • الثالث في كونه
زايدا خلافا للشيخ مطلقا وللحكماء في الواجب اما
الممكنات فلانا نتصورها ونشك في وجودها
الخارجي والذهني حتى يقوم البرهان عليهما ولان
الحقائق الممكنة تقبل الوجود والعدم ووجودها
ليست كذلك وايضا الماهيات متخالفة والوجود
مشترك فلا يكون نفسها ولا جزءها والا لكانت لها

فصل يشاركها في مفهوم الوجود ويكون لها
فصول اخر ونتسلسل • واحتج الشيخ بانه لو زاد لقام
بالمعدوم قلنا بل بالماهية من حيث هي هي
واما في الواجب فلوجوه • الاول انه لو تجرد لتجرد
لغيره والا لتنافت لوازمه فيكون ممكنا
وقيل تجرده لعدم الموجب لعروضه • قلنا يحتاج
الى عدمه • وقيل الوجود مشكك • قلنا ان
سلم فلا يمنع المساواة في تمام الحقيقة والا لزم
تركب الوجود او المباينة الكلية بين الوجودين
وقد بان فسادهما وايضا فالواقع على اشياء
بالتشكيك لا بد وان يكون من عوارضها
فالمعروضات ان تماثلت او تجانست باعتبار
اخر لزم المحالان المذكوران وان تباينت كان

كل منهما مخالفا للآخر بالذات ومشاركا له
في مفهوم هذا العارض وهو عين المدعى الثاني
مبدأ الممكنات لو كان هو الوجود وحده لشاركه
كل وجود والا لكان السلب جزءا منه قيل
البحت بشرط تأثيره • قلنا فيكون كل وجود سببا
للآثار الآثار تخلف عنه لفقد شرطه الممكن حصوله
الثالث ان وجوده معلوم وذاته غير معلوم
فوجوده غير ذاته • واحتج الحكماء بان وجوده
لو زاد لاحتاج الى معروضه فاحتاج الى سبب
مقارن يتقدم ذاته بالوجود على وجوده فيلزم
التسلسل او مباين فيكون ممكنا • واجيب بان العلة
المقارنة لا يجب تقدمها بالوجود فان ماهية
الممكنات علة لقوامها مع ان تقدمها ليس بالوجود

فرع اتصاف الشيء بالوجود وليس لاجل صفة قائمة
به فان قيام الصفة به فرع على كونه موجودا فلو
علل كونه موجودا لزم الدور • الرابع في ان
المعدوم ليس بثابت لان المعدوم ان كان
مساويا للمنفي او اخص منه صدق كل معدوم منفي
وكل منفي ليس بثابت فالمعدوم ليس بثابت
وان كان اعم منه لم يكن نقيضا صرفا والا لما بقي
فرق بين العام والخاص وكان ثابتا فهو مقول
على المنفي والمنفي ثابت هف • واحتج المثبت له
بان المعدوم متميز لكونه معلوما ومقدورا
ومرادا بعضه دون بعض وكل متميز ثابت
فالمعدوم ثابت وبان الامتناع نفي لانه
صفة للممتنع المنفي والامكان ثابت والمعدوم

الخلاف في ان المعدوم الممكن هل هو شيء في الخارج ام لا ... منفكا عن الوجود

الموصوف به ثابت. أجيب بأن الأول
منقوض بالممتنعات والجبائيات والمركبات وبنفس
الوجود وعن الثاني بالامكان والامتناع من
الأمور العقلية على ما سنبينه. الخامس في الحال
اتفق الجمهور على نفيه. وقال به القاضي أبو بكر منا
وأبو هاشم من المعتزلة وامام الحرمين أولا واحتجوا
على ذلك بأن الوجود وصف مشترك بين الموجودات
والا لتساوى غيره في الوجود فيزيد وجوده على
ماهيته فيلزم التسلسل وليس بالمعدوم لأنه لا يتصف بمقابله
وبأن السواد يشارك البياض في اللونية
ويخالفه في السوادية فإن وجدا كان أحدهما قائماً
بالآخر والا لاستغنى كل منهما عن الآخر فلا يلتئم منهما
حقيقة واحدة واذا كان كذلك لزم قيام العرض

بالعرض وهو محال وإن عدما أو أحدهما
لزم تركب الموجود عن المعدوم وسقوط الامتناع
والجواب عن الأول أن الوجود موجود ووجوده
ذاته ويمتاز عن سائر الموجودات بقيد سلبي فلانه
وعن الثاني بأن اللونية والسوادية موجودتان
قائمتان بالجسم الآن قيام أحدهما موقوف على
قيام الأخرى أو أحدهما قائمة بالجسم والأخرى بها
والامتناع مم أو التركيب في العقل لا في الخارج
وفيه نظر.

الفصل الثالث

في الماهية وفيه مباحث. الأول أن لكل شيء
حقيقة هو بها هو وهي مغايرة لما عداها فإن الإنسانية
من حيث هي لا واحدة ولا كثيرة وإن لم تخل عن
أحدهما وتسمى المطلق والماهية بلا شرط فإن

اخذت مع التشخصات واللواحق يسمى مخلوطة
والماهية بشرط شيء وهو موجودة في الخارج وكذا الاول
لكونه جزء منه وان اخذت بشرط الواء عنها يسمى
مجردة والماهية بشرط لا شيء وذلك انما يكون في
العقل وان كان كونه فيه من اللواحق الا ان المراد
تجريدها من اللواحق الخارجية والمجردة والمخلوطة
هما بان هذا بن اخص تحت الاعم وهو المطلق
وبه ظهر ضعف ما زعم افلاطون وهو ان لكل شيء
نوعا شخصا مجردا خارجيا لانه الجزء المشترك بين
المخلوطات الخارجية الثاني في اقسامها الماهية اما
ان يكون بسيطة او مركبة خارجية اي ملتئمة من اجزائها
في الخارج كالانسان المركب من البدن والروح
والمثلث المركب من الخطوط او عقلية لا تتميز اجزاؤها

في الخارج كالمفارقات ان جعلنا الجوهر جنسا
وكالسواد المركب من اللونية والسوادية فالاجزاء
اما ان يكون متداخلة كالاجناس والفصول او
متباينة متشابهة كوحدات العشرة او متخالفة
عقلية كالهيولى والصورة او خارجية كالاعضاء
البدن وايضا اما ان يكون وجودية بانفسها
حقيقية كالسقف او اضافية كالاباء الاقرب
او ممتزجة منهما كسرير الملك واما ان يكون بعضها
وجوديا وبعضها عدميا كالاباء الاول فروع
الاول قبل البسائط غير مجعولة او المحوج الى
التسبب هو الامكان وهو اضافة فلا يعرض
لها قلت اعتبار عقلي تعرض لها بالنسبة الى
وجودها الثاني المركب ان قام بنفسه استقل احد

اجزائه وقام الباقي به وان قام بغيره قام به جميع
اجزائه او بعضه به والآخر بالقائم به • والثالث
قيل يجب ان يكون الفصل علة لوجود الجنس
والا فاما ان يكون الجنس علة له فيدور او لا يكون
فيستغني كل منهما عن الآخر فيمتنع التركيب منهما
قلت ان اردتم بالعلة ما يتوقف الشيء عليه
في الجملة فلا يلزم من علية الجنس استلزامه الفصل
وان اردتم بها ما يوجبه فلا يلزم من عدم علية احدهما
للآخر الاستغناء مطلقا لجواز ان يكون الفصل
امرا حالا في الجنس • الثالث في التعين الماهية
من حيث هي لا تأبى الشركة والشخص يأباها فاذن فيه
زائد وهو التشخص ويدل على وجوده امران • الاول
انه جزء من الشخص الموجود فيكون موجودا • الثاني لو كان

التعين عدميا لكان عدم التعين آخر فيكون
احدهما ثبوتيا وهو متماثل للآخر فيكونان ثبوتيين
ولقائل ان يمنع التماثل اذ لو تماثلت لم
يحصل التشخص من انضمام التعين الى الماهية لان
ضم الكلي الى الكلي لا يفيد الجزئية • وانكره المتكلمون
لوجوه • الاول انه لو زاد لشاركت افراده في
وجوده وتمايزت بتعين آخر ولزم التسلسل • واجيب بانه
مقول على افراده قولا عرضيا كالماهية وانها
متخالفة بالذات فلا حاجة الى تعينات اخر • الثاني
الاختصاص بهذه الحصة يستدعي تميزها فيلزم
الدور ونوقض باختصاص الفصول بحصص
الاجناس • واجيب بانه يقتضي تميزها معه لا
قبله • الثالث انضياف التشخص الى الماهية

يستشهد على وجودهما لامتناع انضمام الموجود
الى المعدوم فوجودهما اما ان يقتضي تعينا آخر ويلزم
التسلسل اولا وهو المطلوب • واجيب بان الوجود معه
نزاع • قال الحكماء الماهية ان اقتضت التشخص
لذاتها انحصر نوعها في شخصها لامتناع المخالفة
بين لوازم الطبيعة الواحدة والا فتعلل تشخصها
بتشخص موادها واعراض يكتنف بها فيتعدد
بتعددهما • قيل عليه تشخص المواد وعوارضها ان
تعلل بحقايقها لم يتعدد والا لتسلسل المواد و
الحق احالة ذلك الى ارادة الفاعل المختار

الفصل الرابع في الوجوب والامكان والقدم والحدوث وفيه مباحث

الاول في انها امور عقلية لا وجود لها في الخارج
اما الوجوب والامكان فلانهما لو وجدا لكان
نسبة الوجود الى الوجوب بالوجوب والى الامكان
بالامكان والا لامكن الواجب ووجب الممكن وهو
مح فيلزم التسلسل ولان اقتضاء الوجود ولا اقتضاءه
المحوج الى الايجاد السابق على وجود الممكن متقدمان
بالذات على وجود الواجب والممكن فلو وجدا لزم
تقدم الصفة على الموصوف • قيل يناقضان
الامتناع العدمي فيكونان وجوديين • قلنا
نقيض ما يكون عدما لموجود خارجي يكون موجودا
لا نقيض الاعتبارات العقلية واما القدم والحدوث
فلانهما لو وجدا لقدم القدم وحدث الحدوث
ولزم التسلسل • الثاني في احكام الوجوب لذاته وهي
اربعة • الاول انه ينافي الوجوب لغيره والا

لارتفع بارتفاع غيره فلا يكون واجبا لذاته
الثاني انه ينافي التركيب لاحتياجه الى الاجزاء
المغايرة للمركب الثالث انه لو قدر كونه
ثبوتيا لما زاد على الذات والا لاحتاج اليه وامكن
وما قيل انه نسبة بين الوجود وفيتاخر فيزيد ينافي
الغرض المذكور الرابع انه لا يكون مشتركا بين
اثنين وسنذكره بالواجب اذا اتصف بصفات
فالواجب الذاتي للذات وحده والصفات واجبة
الثالث في احكام الامكان الاول انه محوج
الى السبب لان الممكن لما استوى اليه طرفاه
امتنع وجوده الا لمرجح والعلم به بديهي والفرق
بينه وبين قولنا الواحد نصف الاثنين ونحوه
للالف قبل الحاجة ليست ثبوتية والا لكان ممكنة

لانها صفة الممكن فيكون لها حاجة اخرى فثبت
ولكانت متقدمة على موصوفها المتقدمة هي عليها
لتقدمها على التاثير المتقدم على وجود الاثر وهو
مح ولا المؤثرية لانها لو وجدت لامكنت لانها صفة
المؤثر ونسبة بينه وبين الاثر فتستدعي مؤثرا له
مؤثرية اخرى وتسلسل وايضا التاثير حال الوجود
تحصيل للحاصل وحال العدم جمع بين النقيضين
وايضا لو احتاج الامكان الى مرجح لاحتاج العدم
ايضا لكنه نفي محض فلا يكون اثرا واجيب
عن الثلث الاول بانه لا يلزم من عدمية الحاجة
والمؤثرية ان لا يكون الذات محتاجا ومؤثرا كما
ان القول بان العدم ليس امرا ثبوتيا لا يستلزم
ان لا يكون شيء معدوما والمراد من التاثير ان وجود

المؤثر يستتبع وجود الاثر وايضا العلم بان
شيئا ما يؤثر في شيء او يحتاج الى شيء آخر بديهي
لا يقبل التشكيك • وعن الرابع بان العدم ان لم
يوصف بالامكان فلا اشكال وان وصف به جاز
كونه اثرا ويكون المؤثر فيه على ما سبق من التفسير
عدم علة الوجود ولصعوبة هذا الاشكال • قيل
علة الحاجة هو الحدوث او الامكان معه وليس
كذلك • الثاني لا يكون احد طرفيه اولى به لانه ان لذاته ح
امكن طريان الطرف الآخر فاما ان يطرأ لسبب
فيفتقر الاولوية الى عدمه او لا لسبب فيلزم ترجيح
الاولويه المرجوح بلا مرجح وهو محال وان لم يمكن كان واجبا •
الثالث الممكن ما لم يتعين صدوره عن مؤثره لم يوجد
وذلك التعين يسمى الوجوب السابق فاذا وجد

فحال وجوده لا يقبل العدم وهو الوجوب اللاحق
فالوجوب بان عرضا للممكن لا من ذاته • الرابع الممكن
يستصحب الاحتياج حالة البقاء لبقاء الامكان
الموجب له فان الامكان للممكن ضروري والا جاز
ان ينقلب الممكن واجبا او ممتنعا ولا احتياج في
امكانه الى سبب • وقيل الاثر المؤثر اما في حاصل
وهو محال او متجدد فالحاجة له دون الباقي • قلت
المعنى بالتاثير دوام الاثر مع دوام مؤثره الرابع
في القدم وهو منافي لتاثير المختار لانه مسبوق
بقصده المقارن لعدم الاثر فان القصد الى الحاصل
الموجود محال • والحكماء انما اسندوا العالم مع
اعتقاد قدمه الى الصانع لاعتقادهم انه موجب
ثم المتكلمون اتفقوا على نفيه عما سوى ذات الله تعالى

وصفاته • والمعتزلة وإن أنكروا قدم الصفات
لكنهم قالوا به في المعنى لأنهم أثبتوا أحوالاً خمسة لا
أول لها وهي الموجودية • والحيية • والعالمية •
والقادرية • والإلهية • وهي حالة أثبتها أبو هاشم
علة للأربع مميزة للذات • الخامس في الحدوث
وهو كون الوجود مسبوقاً بالعدم • وقد يفسر
بالحاجة إلى الغير ويسمى حدوثاً ذاتياً • قال الحكماء
الحدوث بالمعنى الأول يستدعي تقدم مادة ومدة
أما الأول فلأن إمكان المحدث موجود قبله فيكون
له محل غير المحدث وهو المادة • وأما الثاني فلأن
عدمه قبل وجوده وليست القبلية بالعلية و
الذات والشرف والمكان فهي بالزمان • وأجيب
عن الأول بأن الإمكان عدمي • وعن الثاني بأن

القبلية قد يكون بغير ذلك كقبلية اليوم على
الغد **الفصل الخامس في الوحدة**
والكثرة وفيه مباحث • الأول في حقيقتهما الوحدة
كون الشيء بحيث لا ينقسم إلى أمور متشاركة في
الماهية والكثرة ما يقابله ثم الوحدة مغايرة للوجود
والماهية فإن الكثير من حيث هو كثير موجود وان
وليس بواحد وكذا الكثرة • وثابتة في الخارج لأنها
جزء من الوحدة الموجودة ولأنها لو كانت عدمية
لكانت عدم الكثرة والكثرة مجموع الوحدات العدمية
فيكون النقيضان عدميين وهو محال فالوحدة
وجودية والكثرة مجموع الوحدات فيكون وجودية أيضاً
وعورض بأن الوحدات لو وجدت لكانت مشاركة
في كونها وحدات ومتميزة بخصوصيات فيكون لها

وحدات أخر ويلزم التسلسل والحق ان الوحدة
والكثرة من الاعتبارات العقلية فرع الوحدة لا
يقابل الكثرة لذاتها اذ ليس احدهما عدم الاخرى
ولا ضداً لها ولا متضايقة لتقدم الكثرة بها بل
لكونها مكيال الكثرة وهو اضافة عرضت لها ·
الثاني في اقسام الوحدات الواحد ان منع نفس مفهومه
عن الحمل على كثيرين فهو الواحد بالتشخص وان لم يمنع
فهو واحد من وجه كثير من وجه فجهة الوحدة ان
كانت نفس الماهية فهو الواحد بالنوع وان كانت
جزء منها فهو الواحد بالجنس او بالفصل وان كانت
خارجة عنها فهو الواحد بالعرض او بالمحمول كاتحاد
القطن والثلج في البياض او بالموضوع كاتحاد
الكاتب والضاحك في الانسان والواحد

بالتشخص ان لم يقبل القسمة اصلا فان لم يكن له
مفهوم سواه فهو الوحدة وان كانت له مفهوم
سواه فاما ان يكون ذات وضع فهو النقطة او لا
يكون فهو المفارق وان قبلها وتشابهت اجزاؤه
فهو الواحد بالاتصال والا فبالاجتماع وقد يقال
الواحد بالاتصال للمقدارين يتلاقيان عند حد
مشترك كضلعي الزاوية او يتلازم طرفاهما بحيث
حركة احدهما حركة الاخر وايضا فالواحد ان حصل له
جميع ما يمكن له فهو الواحد التام وان لم يحصل فهو
الواحد الغير التام والتام اما طبيعي او وضعي
او صناعي كزيد ودرهم وبيت ثم الاتحاد بالنوع
يسمى مماثلة وبالجنس مجانسة وبالعرض ان كان
في الكم يسمى مساواة وان كان في الكيف يسمى مشابهة

وإن كان في المضاف يسمى مناسبة وإن كان
في الشكل يسمى مشاكلة وإن كان في الوضع يسمى
موازاة وإن كان في الأطراف يسمى مطابقة.
الثالث في أقسام الكثرة كل اثنين هما متغايران
وقال مثنيان إن استقل كل واحد
منهما بالذات والحقيقة بحيث يمكن انفكاك أحدهما عن
الآخر فهما غيران وإلا فصفة وموصوف أو كل وجزء
ولهذا قالوا الصفة مع الذات لا هو ولا غيره.
وعلى الاصطلاح الأول الغيران إن اشتركا في
تمام الماهية فمثلان وإلا فمختلفان متلاقيان
إن اشتركا في موضوع كالسواد والحركة فإنهما يعرضان
الجسم ومتساويان إن صدق كل واحد على ما صدق
عليه الآخر ومتداخلان إن صدق أحدهما على بعض

ما صدق عليه الآخر فإن صدق الآخر على جميع أفراده
فهو الأعم مطلقا وإلا فكل منهما أعم من الآخر
من وجه وأخص من وجه ومتباينان إن لم يتشاركا
في الموضوع متقابلان إن امتنع اجتماعهما في موضوع ع
واحد من جهة واحدة في زمان فإن كانا وجوديين
وأمكن تعقل أحدهما بالذهول عن الآخر فضدان
كالسواد والبياض وإن لم يمكن فمتضايفان كالأبوة
والبنوة وإن كان أحدهما وجوديا والآخر عدميا
فإن اعتبر فيه كون الموضوع مستعدا للاتصاف
بالوجودي بحسب شخصه أو نوعه أو جنسه كالبصر والعمى
فعدم وملكة حقيقيان وإن اعتبر فيه وجود الموضوع
في وقت يمكن اتصافه به فملكة وعدم مشهوران و
لم يعتبر فسلب وإيجاب قبل السواد من حيث هو فقط

البياض مضاف قلنا المضاف من حيث هو
السواد لا هو قيل المقابل تحت المضاف
فكيف يكون المضاف تحته قلنا المضاف تحت
ما صدق عليه المقابل وهو اعم لصدقه على الضدين و
الايجاب والسلب وتحت المتقابل او كلاهما لا الذات
وحده فروع الاول المثلان لا يجتمعان والا لاتحد
بحسب العوارض ايضا فيكونان هو هو لا مثلين
الثاني التقابل بالذات بين السلب والايجاب لان كل
واحد من المضافين والضدين انما يقابل الآخر
لاستلزامه عدمه والا فهما كسائر المتباينات الثالث
السلب والايجاب لا يصدقان ولا يكذبان واما
المضافان فيكذبان لخلو المحل عنهما والضدان لعدم
المحل او اتصافه بالوسط كالفاتر واللاعادل

او الذات المقيد بين او صاحبا ص

واللاجائر وخلوه عن الجميع كالشفاف والعدم
والملكة لعدم الموضوع وعدم استعداده لها
الرابع المضافان متلازمان طردا وعكسا و
الضدان قد يلزمان المحل على البدل فيتعاقبان
كالصحة والمرض او لا يتعاقبان كالحركة من الوسط
والبدء فانه لا بد وان يتوسطهما سكون في المنتهى
وقد يلزم احدهما كبياض الثلج الخامس من
الاستقراء دل على ان التضاد لا يكون الا بين
نوعين اخيرين داخلين تحت جنس واحد وان
المتباينين لا تضاد بينهما في شيء واحد

الفصل السادس في
العلة والمعلول وفيه مباحث الاول في
اقسام العلة وهي اربعة لان ما يحتاج اليه الشيء

اما ان يكون جزءا منه او لا يكون الاول اما ان يكون
الشيء به بالفعل وهو الصورة او بالقوة وهو
المادة ويسمى العنصر والقابل ايضا • الثاني اما ان
يكون مؤثرا في وجوده وهو الفاعل او في مؤثريته
وهو الداعي والغاية • الثاني في تعدد العلل
والمعلول المعلول الواحد بالشخص لا يجتمع فيه
علل مستقلة والا لاستغنى بكل واحدة عن كل
واحدة فيكون مستغنيا عنها ومحتاجا اليها معا
وهو محال والمتماثلان يجوز تعليلهما بمختلفين
كالضد والمركب قد يتعدد اثاره وكذا
البسيط ان تعددت الالات والمواد وان لم
يتعدد • فمنعه جمهور الحكماء وتمسكوا بان
مصدريته هذا غير مصدريته ذلك فان دخلا او

احدهما في ذاته لزم التركيب وان خرجا كانا
معلولين فيعود الكلام ويلزم التسلسل واجيب
بان المصدرية من الاعتبارات العقلية التي لا
وجود لها في الخارج وعورض بان الجسم يقتضي
التحيز وقبول الاعراض الوجودية عندكم مع
بساطتها • الثالث في الفرق بين جزء المؤثر
وشرطه الجزء ما يتوقف عليه ذات المؤثر والشرط
ما يتوقف عليه تاثيره لا حقيقته وانه كاليبوسة
للنار • الرابع الشيء الواحد لا يكون فاعلا
وقابلا معا لان القابل من حيث انه
قابل لا يستلزم المقبول والفاعل من حيث هو
فاعل يستلزمه ولان القبول غير الفعل
فلا يكون مصدر احدهما مصدر الآخر قلنا

عدم استلزام الشيء باعتبار لا ينافي استلزامه
باعتبار آخر ولهذا قيل نسبة القابل الى المقبول
بانه الامكان العام والقول بان البسيط لا
يتعدد وآثاره قد سبق

الباب الثاني

في الاعراض وفيه فصول الاول في مباحث
الكلية وفيه خمسة مباحث الاول في
تعدد اجناسها المشهور انحصار الاعراض
في المقولات التسع وهي الكم وهو ما يقبل القسمة
لذاته كالاعداد والمقادير والكيف وهو ما لا
يقبل القسمة لذاته ولا يتوقف تصوره على
تصور غيره كالالوان والاين وهو حصول
الشيء في المكان والمتى وهو حصول الشيء

في الزمان ككون الكسوف في وقت كذا
والوضع وهو الهيئة الحاصلة للشيء بسبب نسبة
بعض اجزائه الى بعض والى الامور الخارجة
عنه كالقيام والاستلقاء والاضافة
وهي النسبة العارضة للشيء بالقياس الى
نسبة اخرى كالابوة والبنوة والملك وهو
الهيئة الحاصلة للشيء باعتبار ما يحيط به وينتقل
بانتقاله كالتعمم والتقمص وان يفعل وهو
كون الشيء مؤثرا في غيره كالقاطع ما دام
قاطعا وان ينفعل وهو كون الشيء متأثرا
عن غيره كالمنقطع ما دام منقطعا واعلم
ان النقطة والوحدة خارجتان عنها وان
جنسها غير معلومة لاحتمال ان يكون كل واحد

منها او بعضها مقولا على ما تحتها قولا عرضيا
وان العرض ليس جنسا لها لان عرضيتها مفهوم
الى البيان الثاني في امتناع الانتقال عليها
اجمع عليه جمهور العقلاء واحتجوا بان تشخص
افرادها ليس لنفسها ولا للوازمها والا لانحصر
انواعها في اشخاصها ولا لعوارضها الحالة فيها
لتوقف حلولها على تعينها فهو لمحلها فلا تنتقل
عنها بخلاف الجسم فانه غير محتاج في تشخصه الى
الحيز بل في تحيزه وهو حاصل باعتبار الحيز
الثالث في قيام العرض بالعرض منعه
المتكلمون متمسكين بان المعنى بالقيام حصوله
في الحيز تبعا لحصول محله وذلك الممنوع لا
يكون الا جوهرا او هو ضعيف اذ القيام هو

الاختصاص الناعت فان صفات الله تعالى
قايمة بذاته مع امتناع تحيزه وان سلم فلم
لا يجوز ان يكون تحيز محله تبعا لتحيز محل
آخر وهو الجوهر واحتج الحكماء بان السرعة
والبطوء عرضان قايمان بالحركة فانها المنعوت
بهما دون الجسم الرابع في بقاء الاعراض
منعه الشيخ وتمسك بان البقاء عرض فلا
يقوم بالعرض وبانه لو بقي لامتنع زواله
لانه لا يزول بنفسه لاستحالة ان ينقلب
الممكن ممتنعا ولا بموثر وجودي كطريان ضد
فان وجوده مشروط بعدم ضد الآخر
ولا عدمي كزوال شرطه فانه الجوهر فيعود
الكلام اليه ويلزم الدور ولا فاعل مختار اذ لا

بذاته من انه فيكون موجدا لا معدما اجيب
عن الاول بمنع المقدمتين وعن الثاني
بتقتضيه ذاته بعد ازمنة والالزام مشترك
او مؤثر مباين عن محله او انتفاء شرطه هو
عرض لا يبقى او فاعل مختار ولا نسلم ان اثره
لا يكون عدما متجددا وقد تمسك به النظام
في امتناع بقاء الاجسام الخامس في قيام
العرض الواحد بمحلين اذ لو جاز حصول
الجسم الواحد في مكانين ولا متنع الجزم بان
السواد المحسوس في هذا المحل غير السواد
المحسوس في ذلك ولكان لزم اجتماع علتين
مستقلتين على شخص واحد وزعم جمع من
الاوايل ان الاضافات كالجوار والقرب

تعرض للامرين وقال ابو هاشم التاليف
يقوم بجوهرين والا لما امتنع الجوهران عن
الانفكاك كالمتجاورين ولا يقوم باكثر والا
لعدم بعدم الثالث فلا يبقى الباقيان
مؤلفين واجيب بان احالة عدم الانفكاك
الى احتياج الهيولى اولى من احالته الى
احتياج احدهما الى الآخر او الصاق الفاعل
المختار

الفصل الثاني

في مباحث الكم الاول في اقسامه الكم
اما ان لا ينقسم الى الاجزاء المشتركة في حد
واحد وهو المنفصل ويسمى عددا او الى اجزاء
مشتركة وهو المتصل فان لم يكن قار الذات
فهو الزمان وان كان فهو المقدار فان انقسم في

جهة واحدة وهو الخط وبه ينتهي السطح كما هو ينتهي
بالنقطة فان انقسم في جهتين فهو السطح او البسيط
وبه ينتهي الجسم وان انقسم في الجهات الثلث
وهو الجسم التعليمي والثخين والثخن حشو ما بين
السطوح فان اعتبر نزولا فعمق وان اعتبر
صعودا فسمك وقد يطلق على البعد المقاطع
للطول وهو البعد المفروض اولا وقيل الطول
الامتداد بين المتقاطعين في السطح والآخذ من
راس الانسان الى قدميه ومن ظهر ذوات
الاربع الى اسفله والعرض المفروض ثانيا والامتداد
الاقصر والآخذ من يمين الانسان الى يساره
ومن راس الحيوان الى ذنبه والطول والعرض
والعمق كميات ماخوذة مع اضافات الثاني

الكم بالذات وبالعرض الكم بالذات ما يكون
كما في نفسه والكم بالعرض ما يكون حالا في كم
كالزمان فانه وان كان كما متصلا بالذات
فانه كم متصل بالعرض لقيامه بالحركة المنطبقة
على المسافة ومنفصل لو انقسم بالساعات او محلا
له كالجسم والمعدود او حالا في محله كما يقال هو
الابلق بياضه اكثر او متعلقا به كالقوة المتناهية
والغير المتناهية بحسب تناهي اثارها او لا تناهيها
عددا او زمانا الثالث في عدة هذه الكميات
قال المتكلمون العدد مركب من الوحدات التي
هي اعتبارات عقلية لا وجود لها في الخارج كما سبق
واما المقادير فهي الجسمية او جزؤها بناء على ان
الاجسام مركبة من اجزاء لا تتجزى وليست هي امر

زايد عليهما والا لانقسمت بانقسام الجسم الذي
هو محلهما فينقسم الخط عرضا والسطح عمقا هف
قيل ليست من الاعراض السارية فلا يلزم
انقسامها • واجيب بان السطح مثلا ان لم يكن
في شيء من الاجزاء المفروضة للجسم فلا يكون حالا
فيه وان كان فاما ان يوجد بتمامه في كل
واحد فيقوم الواحد بالكثير او لا بتمامه فيلزم القسمة
ح • احتج الحكماء بان الجسم الواحد قد يتوارد
عليه المقادير المختلفة مع بقاء الجسمية المعينة بحالها
وبان الخطوط والسطوح صفات للجسم التعليمي
المتخلخل تارة والمتكاثف اخرى فلا يكون
جوهرا • واجيب عن الاول بان المتغير هو الشكل
او اوضاع اجزاء الجسم • وعن الثاني بمنع المقدمات

الرابع في الزمان من الناس من انكر
وجوده لانه لو كان قار الذات اجتمع الحاضر
والماضي فيكون الحادث اليوم حادثا يوم
الطوفان ولو لم يكن لزم تقدم بعض اجزائه
على بعض تقدما لا يتحقق الا مع الزمان
وتسلسل • واجيب بان تقدم الماضي بذاته
لا بزمان آخر • والمثبتون تمسكوا بوجهين •
الاول انا اذا فرضنا حركة من مسافة معينة
بقدر من السرعة واخرى مثلها ابتداء معا
قطعتا المسافة معا وان تاخرت الثانية
في الابتداء ووافقت في الوقوف قطعت
اقل وكذا ان وافقتها اخذا وتركا وكانت
ابطأ فبين اخذ الاولى وتركها امكان قطع

مسافة معينة بسرعة معينة اقل منها ببطوء معين
وبين احد الثانية وتركها امكان اقل من ذلك
بتلك السرعة المعينة وهو جزء من الامكان الاول
فيكون قابلا للزيادة والنقصان ولا شيء من
العدم كذلك الثاني ان الاب قبل الابن
ضروري فتلك القبلية ليست وجود الاب
ولا عدم الابن لتعقلهما مع الغفلة عنها ولا
امرا عدميا لانها نقيض اللاقبلية فهي اذا زايد
ثبوتي واجيب بان هذه الامكانات
امور عقلية لا وجود لها في الخارج وكذا القبلية
ثم اختلفوا فقيل انه جوهر مجرد ولا يقبل العدم
والا لكان عدمه بعد وجوده بعدية لا تتحقق
الا مع الزمان فيلزم وجوده حال عدمه وهو

مح ورود بان المح انما يلزم من فرض عدمه بعد
وجوده لا من فرض عدمه مطلقا وقيل هو الفلك
الاعظم لانه محيط بجميع الاجسام وخلله وقيل
حركته لانه غير قار الذات ومنع بان الحركة اما
سريعة او بطيئة والزمان ليس كذلك وقيل
مقدارها وهو قول ارسطو ومن تبعه واحتجوا
بان الدليل دل على انه يقبل المساواة والمفاوتة
وما كان كذلك فهو كم فالزمان كم ولا يكون
منفصلا والا لانقسم الى ما لا ينقسم فهو متصل غير
قار الذات لان اجزاءه لا تجتمع وله مادة لا يكون
المسافة ولا المتحرك لكونهما من هيئة القار
فيكون هيئة غير قارة وهي الحركة وتلك الحركة
تكون مستديرة لان المستقيمة تنقطع والزمان

لا ينقطع ويكون اسرع الحركات لان الزمان
يتقدر به ساير الحركات وهو الحركة اليومية
واعلم ان مدار هذه الحجة على ان قبول المساواة
بعض الكمية وذلك انما يثبت لو ثبت قبولها
لذاته وان الجوهر الفرد الممتنع الوجود دون
كونه كما متصلا غير قار يستلزم ان يكون له محل
اما لعرضيته او لحدوثه المحوج الى المادة الخامس
ان المكان امر موجود لان بديهة العقل تشهد بان
المتحرك ينتقل من مكان الى آخر والانتقال
من العدم الى العدم مح وهو خارج عن التمكن
ولان الجزء ينتقل بانتقاله بخلاف المكان و
هو السطح الباطن للحاوي المماس للظاهر المحوي
عند ارسطو والبعد المجرد الموجود الذي ينفذ فيه

الجسم عند سنجه والمفروض عند المتكلمين وقيل
الاول ان المكان هو السطح او الخلاء والثاني
بط لوجوه الاول لا يكون عدميا والا لما قبل
الزيادة والنقصان ولا وجوديا لوجوه الاول
انه لو حصل جسم في بعد مجرد لزم تداخل البعدين
او اتحادهما وتجويز ذلك يفضي الى تجويز تداخل
العالم في حبة خردلة وهو مح والثاني ان
تجرده ما لا يكون لنفسه ولا للوازمه والا لكان
كل بعد كذلك والا لكان المفتقر الى المحل مستغنيا
عنه لعارض وهو مح الثالث ان البعد ان
كان مما يتحرك كان له حيز فكان هناك ابعاد
متداخلة الى غير نهاية وان لم يكن لها حيز
انها باسرها قابلة للحركة بمكان وذلك لا يكون

ولا للعوارض صح

وان سلم يلزم ان لا يكون الحركات بعدا لانه صح

لانه لو كان المكان خارج عن الابعاد باسرها والخارج عن الابعاد باسرها لا يكون بعدا صح

بعدًا وان لم يكن فاما ان يمتنع عنها ان كان الذات
او ما يلازمها لم يتحرك الاجسام لما فيها من
الابعاد وان كان مما يعرض لها فطبيعتها
من حيث هي قابلة للحركة ويعود الالزام • الثاني
انه لو كان خلاء فزمان وقوع الحركة في فرسخ
خلاء مثلا لو كان ساعة وفي فرسخ ملاء
عشر ساعات وفي ملاء آخر قوامه عشر قوامه
الاول ساعة فزمان ذي المعاوق كزمان
عديم المعاوق وهو محال • الثالث لو كان
خلاء سواء كان عدما او بعدا متشابها لم
يكن حصول الجسم في بعض جوانبه اولى فلا
يسكن فيه ولا يميل اليه • واجيب عن الاول
بالزيادة والنقصان باعتبار الفرض وعدم

الاحساس بهما معا لا يستلزم الاتحاد وان
ذات البعد من حيث هي لا تقتضي الغناء ولا
الحاجة ولا تقبل الحركة مجردا وذلك لا يوجب
امتناع حركته ماديا وعن الثاني ان الحركة لذاتها
تقتضي زمانا والا لكانت الحركة في الخلاء لا
في زمان كيف وكل نقل فهي على مسافة منقسمة
ومتجزية بانقسامها الى اجزاء بعضها قبل وبعضها
بعد فهو ساعة بحسب هذا الفرض فيكون
زمان الملأ الرقيق ساعة وعشر ساعات وعن
الثالث بان الخلاء بعد متشابه والمقدار
العالم وحصول العالم في بعض الجوانب
لما بينهما من الملائمة والمنافرة واقتضاء الفرق
والبعد وعورض بان القول بالتسطح باطل والا

فان الارض باقتضائها الثقل المطلق تتباعد عن المحيط
وتلازم المركز والنار
بسبب اقتضائها الخفة
المطلقة تلازم المحيط
وتتباعد عن المركز
صح

الاجسام الى غير النهاية لان كل جسم فله حيز
لا محالة ولما كان الحجر عند جريان الماء عليه
ساكنا لا يقال بسكونه بقاء نسبته مع
الساكنات لان بقاء النسبة معلل بسكونه و
للزم ازدياده ونقصه والممكن بحاله كما اذا
تكعب شمعة مدورة وبالعكس والدليل
على امكان الخلاء انه لو رفع صفحة ملساء عن
مثلها دفعة لخلى الوسط اول زمان الارتفاع
ولو لم يمكن خلاء للزم من حركة بقة تدافع جملة
العالم لا يقال يتخلخل ما وراءه ويتكاثف
ما قدامه لان زوال مقدار وحصول آخر
فرع على حصول الهيولى وعرضية المقدار
وكلاهما مم

الفصل الثالث

في الكيف الاستقراء دل على
انحصار هذه المقولة في اقسام اربعة الكيفيات
المحسوسة والنفسانية والمختصة بالكميات
والاستعدادات اما القسم الاول ففيه مباحث
الاول في اقسامها الكيفيات المحسوسة ان
كانت راسخة سميت انفعاليات والا فانفعالات
لانفعال الجسم عنها اولا ولانها تابعة للمزاج اما
بالشخص كحلاوة العسل وحمرة الدم او بالنوع
كحرارة النار وبرودة الماء وهي تنقسم باقسام
الحواس الخمس الظاهرة الى الملموسات وهي الحرارة
والبرودة والرطوبة واليبوسة وتسمى كيفيات
اول لكون البسائط بها اولا والخفة والثقل
والصلابة واللين والملاسة والخشونة والى المبصرات
وهي الالوان والاضواء والى المسموعات وهي

الاصوات والحروف والى المذاقات وهي
الطعوم والى المشمومات وهي الروائح في تحقيق
الملموسات الحرارة والبرودة من اظهر المحسوسات
وابينها والحرارة تحصل بتفريق المختلفات
وجمع المتماثلات من حيث انها تصعد الالطف
فالالطف فينضم كل جزء الى ما يشاكله بمقتضى
طبعه الا اذا كانت الالتحام شديدا فيصعد
سيلانا ودورانا ان كانت اللطيف
والكثيف قريبين من الاعتدال لما بينهما من
التلازم والتجاذب كما في الذهب وتلبينا
ان كان الكثيف غالبا لا في الغاية كالحديد و
تصعيدا بالكلية ان قويت واللطيف اكثر
والكثيف ان الحرارة الغريزية مغايرة للحرارة

النارية وكذلك الحرارة الفائضة عن الكواكب
وقيل هي حرارة الجزء الناري المنكسر وقد
يحدث الحرارة بالحركة ودليله التجربة لا يقال
لو كانت الحركة مسخنة لتسخنت العناصر البدنه
وصارت نيرانا بسبب حركة الافلاك
لان الافلاك لا تقبل السخونة فلا تسخن وتسخن
ما يجاورها واما البرودة فقيل هي عدم الحرارة
ومنع بان المحسوس ليس عدم الحرارة ولا
الجسم والا لكان الاحساس بالجسم احساسا
بالبرودة واما الرطوبة فقال الامام هي
البلة المقتضية لسهولة الالتصاق والانفصال
لا يقال فيكون العسل ارطب من الماء اذ هو
اشد منه لانه ينفصل وقال الحكماء هي كيفية

يوجب سهولة قبول التشكل وتركه وهي غير
السيلان فإنه عبارة عن حركات توجد
في أجسام متفاصلة في الحقيقة متواصلة في
الحس يدفع بعضها بعضا حتى لو وجد ذلك
في التراب كان سيالا واليبوسة يقابلها
على الرأيين وأما الخفة والثقل فهما قوتان تحس
من محلها بتوسطها مدافعة صاعدة أو هابطة
وتسميهما المتكلمون اعتمادا والحكماء
ميلا طبيعيا وهو لا يوجد في الجسم المتمكن
في حيزه الطبيعي لامتناع المدافعة عنه واليه
ثم الميل قد يكون نفسانيا كاعتماد الانسان
على غيره وطبيعيا كميل الدم في المنفوخ المسكن
تحت الماء وقسريا كميل الحجر المرمي الى اسفل

والى جهتين ان فسرناه بما يوجب المدافعة لا بها
ولذلك يختلف حال الحجرين المرميين الى
فوق بقوة واحدة اذا اختلفا في الصغر و
الكبر والصلابة ممانعة الغامز واللين عدمها
وقيل كيفيات تقتضيهما والملاسة و
الخشونة لاستواء وضع الأجزاء واللاستواء
فهما من مقولة الوضع اذا فسرناه بكيفيتين تابعين
للضوء الثالث في تحقيق المبصر أما الألوان
فالظاهر المحسوس ماهيته وقد قيل البياض يحصل
بمخالطة الهواء للأجسام الشفافة المتصغرة كما
في الثلج والبلور المسحوق وموضع شق الزجاج
الثخين والسواد من كثافة الجسم وعدم غور
الضوء وأجيب بأن ذلك سبب حدوثهما

والبياض يحس فيما لا تفعل فيه ذلك كالبيض
المسلوق ولبن العذراء فانهما بعد
الطبخ والانعقاد يصيران اثقل واكثف
والمشهور ان اصل الالوان هو السواد و
البياض والباقي يتركب منهما وقيل هما
والحمرة والصفرة والخضرة وزعم الشيخ ابو
علي ان وجود الالوان مشروط بالضوء لانا
لا نحس في الظلمة وذلك اما لعدمها او لمعاوقة
الظلمة والثاني باطل لان العدم لا يعوق فتعين
الاول والاعتراض عليه لم لا يجوز ان يكون الضوء
شرط ابصارها فلا نرى عند عدمه فرفع الالوان
قد يوجد شديدة اذا كان صرفه وضعيفة اذا
اختلط به اجزاء صغار تضادها اختلاطاً لا امتزاج معه

واما الاضواء فقيل انها اجسام شفافة تنفصل
عن المضيء لانها متحركة بدليل انحدارها عن الكواكب
وانعكاسها وكل متحرك جسم واجيب بمنع الصغرى
ودليلها وعورض بانها لو كانت اجساما
تتحرك بمقتضى طباعها لتحركت الى جهة واحدة
وايضا لو كانت اجساما وكانت محسوسة لسترت
ما تحتها فكان الاكثر ضوءا اكثر سترا والواقع
خلافه وان لم تكن محسوسة لم يكن الضوء محسوسا
وقيل هي الالوان ومنع بانه قد يحس بدون
اللون كالبلور اذا كان في ظلمة ثم ان الاضواء
منها ما هو اول وهو الحاصل في مقابلة المضيء
لذاته ويسمى ضياء ان قوي وشعاعا ان ضعف
وما هو ثان وهو الحاصل من مقابلة المضيء بالغير



كما يحصل على وجه الارض وقت الاسفار و
عقيب الغروب ومن مقابلة القمر ويسمى نورا و
ظلا ان حصل من مقابلة الهواء المتكيف به
وانما لم نحس به كما نحس بالجدار المضيء لضعف
لونه والذي يترقرق على الاجسام يسمى لمعانا
فان كان ذاتيا يسمى شعاعا كما للشمس والا بريقا
كما للمرآة فالظلمة عدم النور عما من شانه و
قيل هي كيفية تمنع الابصار ومنع بانه لو
كان كذلك لوجب ان لا يرى الجالس في
ظلمة نارا توقد بقربه وما حولها ولقائل ان
يقول المانع ظلمة تحيط بالمرئي لا بالرائي الرابع
في تحقيق المسموعات الحروف كيفيات تعرض للاصوات
فيتميز بعضها عن بعض في الثقل والخفة وهي تنقسم

الى مصوتة وهي حروف المد واللين والى مصمتة وهي
ما عداها والمشهور ان السبب الاكثري للصوت
تموج الهواء بقرع او قلع عنيف وان الاحساس
يتوقف على وصول الهواء الى الصماخ لانه يميل
بهبوب الرياح ويتخلف عن مشاهدة السبب
كما في ضرب الفاس ولانه لو وضع طرف انبوبة
على صماخ انسان وتكلم فيه لم يسمع غيره وانه محسوس
في الخارج والا لما علمت جهته والصدا صوت
يحصل من انصراف هواء متموج عن جبل او جسم املس
الخامس في تحقيق الطعوم الجسم اما ان يكون
لطيفا او كثيفا او معتدلا والفاعل فيه اما الحرارة
او البرودة او المعتدل بينهما فيفعل الحار في
الكثيف مرارة وفي اللطيف حرافة وفي المعتدل

ملوحة والبرودة في الكثيف عفوصة وفي اللطيف
حموضة وفي المعتدل قبضا والمعتدل في الكثيف
حلاوة وفي اللطيف دسومة وفي المعتدل تفاهة
وقد يطلق التفه على ما لا طعم له او ما لا يحس بطعمه
كالنحاس فانه لا يتحلل ما يخالط اللسان فيحس
ايضا وقد يجتمع طعمان كالمرارة والقبض
في الحضض ويسمى البشاعة والمرارة والملوحة في
السبخة ويسمى الزعوقة السادس في المشمومات
الروائح الموافقة للمزاج يسمى طيبة والمخالفة
منتنة وقد يقال رائحة حلوة وحامضة باعتبار
ما يقارنها وليس لانواعها اسماء خاصة وسبب
الاحساس بها وصول الهواء المتكيف الى الخيشوم
وقيل المختلط بجزء لطيف متحلل عن ذي الرائحة

واما القسم الثاني اعني الكيفيات النفسانية فهو
الحيوة والصحة والمرض والادراك وما يتوقف
عليه الافعال كالقدرة والارادة فما كانت منها
راسخة سميت ملكة وما ليس كذلك يسمى حالا وبيانها
في مباحث الاول في الحيوة وهي قوة تتبع
الاعتدال النوعي وتفيض عنها سائر القوى
واستدل الحكيم على مغايرتها لقوى الحس
والتغذية بان العضو المفلوج حي وليس بحساس
والعضو الذابل حي وليس بمغتذ والنبات
بعكسه ومنع بان عدم الفعل لا يستلزم عدم القوة
لجواز ان يمنعها عنه مانع لا يقال القوة ما
يؤثر بالفعل لانه لو سلم لزم ان لا يطلق لفظ
القوة عليه لا عدمها وبان جاذبة النبات تخالف

عادية الحيوان بالذات وقد شرطها الحكماء
والمعتزلة بالبنية ومنع انها ان قامت
بالمجموع والحدث كان الواحد حالا في محال وهو
مح وان تعددت كانت كل واحد منها مشروطا بالآخر
فالدور والموت عدم الحيوة عما من شانه
هي وقيل هو كيفية تضاد الحيوة بقوله خلق
الموت والحيوة والعدم لا يخلق ومنع بان
المعنى بالخلق هو التقدير الثاني في الادراكات
وهي اما ظاهرة كاحساس المشاعر الخمس واما
باطنة وهي تنقسم الى تصورات وتصديقات
والتصديق اما ان يكون جازما اولا والاول
اما ان يكون لموجب اولا والثاني التقليد والاول
اما ان يقبل متعلقه النقيض بوجه وهو الاعتقاد

اولا وهو العلم والثاني ان كان متساوي الطرفين
فهو الشك وان لم يكن فالراجح ظن والمرجوح وهم
والتصور هو وجود صورة المعلوم في العالم
والذي يدل على وجود هذه الصورة في العقل
انا نتصور المعدوم ونميزه عن غيره بتميز التحقق
الا مع الثبوت وليس هو في الخارج فهو في
الذهن واعترض عليه بانه يوجب كون الذهن
حارا وباردا مستقيما ومستديرا معا عند تصورها
والحق انهم ان قصدوا بالصورة ما يشبه المتخيل
في المرآة فمحتمل وان ارادوا ما يشاكل الخارجي
في تمام الماهية فغلط لانها عرض والمتصور قد
يكون جوهرا والشيء قد يتصور نفسه فلو حصل
له مثله لزم اجتماع المثلين لايقال العاقل و

والمعقول واحد لان العاقل هو الذي حضر
عنده ماهية مجردة وهو اعم من الذي حضر عنده
ما يغايره لان حضور الشيء عند نفسه صح وقيل تعلق
خاص بين العالم والمعلوم متعدد بتعدد المعلومات
ويشكل بتعلق الشيء بنفسه وقيل صفة توجب
العالمية وهي حالة لها تعلق بالمعلوم فعلى
هذا لا تتعدد بتعدد المعلومات ونوعان على القول
بالصورة الاول الصورة العقلية يفارقها الخارجي
في انها محسوسة متمانعة وممتنعة الحلول في المادة
هي اصغر منها ومندفعة بحدوث ما هو اقوى منها
الثاني الصورة العقلية كلية لا على معنى انها كلية
في نفسها فانها صورة جزئية في نفس جزئية بل
لان المعلوم بها كلي او لان نسبتها الى كل واحد

من افراد ذلك النوع سواء والعلم اجمالي
يتعلق بامور متعددة باعتبار شامل لها
وتفصيلي يتعلق باعتبار كل واحد منها فعلي
مثل ان تصورت فعلا ففعلته وانفعالي كما
اذا شاهدت شيئا فتعقلته مسئلة للنفس
اربع مراتب الاولى استعداد التعقل ويسمى
العقل الهيولاني. والثانية ان يحصل البديهيات
باستعمال الحواس في الجزئيات وهي العقل
بالملكة التي هي مناط التكليف. والثالثة ان
النظريات بالبحث بحيث يمكن استحضارها ويسمى العقل
بالفعل. والرابعة ان يستحضرها ويلتفت
اليها ويسمى العقل المستفاد. الثالث في
القدرة والارادة القدرة صفة تؤثر وفق

الارادة الارادة وهي تعقب اعتقاد النفع كما
ان الكراهة تعقب اعتقاد الضر والقدرة
مبدء الافعال المختلفة فالقوة الحيوانية قدرة
وفاقا والفلكية عند من يجعلها شاعرة على الاول
والنباتية على الثاني والقوة العنصرية خارجة عنهما
وهي غير المزاج لانه من جنس الحرارة والبرودة و
تاثيره من جنس تاثيرهما والقدرة ليست كذلك
والقوة مبدأ الفعل مطلقا وقد يقال للامكان
الشيء مجازا والخلق ملكة تصدر بها عن النفس
افعال بسهولة من غير سبق روية والفرق بينه وبين
القدرة ان نسبة القدرة الى الضدين على السواء
ومن منع ذلك اراد بها القوة المستجمعة لشرائطها
التاثير ولهذا زعم ان القدرة مع الفعل و

والمحبة ترادف الارادة فمحبة الله تعالى للعباد
ارادة كرامتهم ومحبة العباد له ارادة طاعته و
الرضاء ترك الاعتراض والعزم جزم الارادة
بعد التردد والرابع الالم واللذة بديهيا التصور
وقولهم اللذة ادراك الملائم والالم ادراك
المنافر تنبيه لانا نجد من انفسنا حالة مخصوصة
ونعلم انا ندرك ملائما ولا نعلم ان تلك الحالة
هي نفس الادراك او غيره وبتقدير المغايرة فاللذة
كلاهما او احدهما وما قيل من ان اللذة هي
دفع الالم خطأ لان الانسان قد يلتذ بالنظر
الى الوجه الحسن والوقوف على مسئلة والعثور
على مال فجأة بلا خطور سابق الخامس في الصحة
والمرض الصحة حال او ملكة تصدر بها الافعال

عن موضوعها كالصحة والمرض بخلافه فلا واسطة
وأما الفرح والحزن والحقد وأمثال ذلك فغنية
عن البيان . وأما القسم الثالث وهو الكيفيات
المختصة بالكميات فهي عارضة للكميات وحدها أما
للمتصلة كالاستقامة والاستدارة والانحناء
والشكل وأما للمنفصلة كالزوجية والأولية والتركب
وأما أن تكون مركبة عنها وعن غيرها كالخلقة المركبة
من اللون والشكل . وأما القسم الرابع وهو
الكيفيات الاستعدادية فهي إن كانت
استعدادا نحو اللاقبول كالصلابة وتسمى قوة وإن
كانت استعدادا نحو القبول تسمى ضعفا لا قوة

الفصل الرابع

في الأعراض النسبية وفيه مباحث الأول في

عليها أنكرها جمهور المتكلمين إلا الأين وقالوا لو
وجدت لوجد حصولها في محلها وتسلسل . واحتج
الحكماء بأنها تكون محققة ولا فرض ولا اعتبار
فهي إذن من الخارجيات وليس عدما لأنها تحصل
بعد ما لم يكن ولا ذات الجسم لأنها لا يقاس إلى
الغير وتوصف بالفناء والمضي . الثاني في الأين
ويسميه المتكلمون كونا وقالوا حصول الجوهر آنين
فصاعدا في مكان واحد سكون وفي مكانين حركة
وحصوله أول حدوثه لا حركة ولا سكون . وقال
الحكماء الحركة كمال أول لما هو بالقوة من حيث
هو بالقوة وبيانه أن الحركة أمر ممكن الحصول للجسم
فيكون حصولها كمالا له وتفارق غيرها من حيث
أن حقيقتها ليست إلا التأدي إلى الغير فيكون

ذلك العزم متوجها اليه تمكن الوجود الحصول للتنافي
التادي اليه ويكون الحصول كمالا ثانيا وذلك
التوجه ما دام كذلك يبقى شيء منه بالقوة والا
لكان وصولا لا توجها فيتبين انها كمال اول لما هو
بالقوة وحاصله قريب مما قاله قدماء الفلاسفة انها
خروج عن القوة الى الفعل على سبيل التدريج و
ذلك قد يكون في الكم كالتخلخل والتكاثف
وهما ازدياد المقدار وانتقاصه من غير ضم ولا فصل
وكالنمو والذبول وهما ازدياد وانتقاص يكونان
بهما وفي الكيف كاسوداد العنب وتسخن الماء ويسمى
استحالة دورية وفي الوضع كحركة الفلك ويسمى
حركة دورية وفي الاين كالحركة من مكان الى آخر
ويسمى نقلة ولا يكون في الجوهر لان حصوله دفعي

المقولات التي يقع الحركة فيها اربع كم وكيف واين ووضع

ويسمى كونا ولا في سائر المقولات لانها تابعة
لموضوعاتها ولا بد لكل حركة من ستة امور ما منه
الحركة وما اليه وما فيه وما له وما به والزمان وتشخص
الحركة انما يتحقق بوحدة موضوعها وزمانها وما
فيه اذ الواحد قد يتحرك الى جهتين في زمانين
وقد ينقل وينمو في زمان واحد ومتى اتحد ذلك
اتحد المبدأ والمنتهى لا محالة ولا عبرة بوحدة المتحرك
وتنوعها بتنوع ما منه واليه كالهبوط والصعود
وما فيه كالاخذ من البياض الى الصفرة الى الحمرة الى السواد
والى الفستقية الى الخضرة الى السواد ولا عبرة
بتنوع المحرك والموضوع والزمان ان قدر تنوعه
لجواز اشتراك المختلفات في اثر او عارض او معروض
واحد واختلافها الجنسي باعتبار ما هي فيه كالنقلة

والاستحالة والنمو وتضادها لتضاد
المتحرك والزمان لما سبق و وما فيه لان الصعود
ضد الهبوط مع وحدة الطريق بل لتضاد ما منه وما
اليه اما بالذات كالتسود والتبيض او بالعرض
كالصعود والهبوط فان مبدأهما ومنتهاهما نقطتان
متماثلتان عرض لهما تضاد من حيث ان احديهما
صارت مبدأ والاخرى منتهى و وانقسامها بانقسام
الزمان والمسافة والمتحرك و ولا بد لها من قوة
وتلك القوة ان كانت مستفيدة من سبب خارج
سميت الحركة قسرية والا فان كان لها شعور بما يصدر
عنها سميت ارادية والا سميت طبيعية وكل منها
سريعة وبطيئة والبطؤ ليس لتخلل السكنات والا
لكانت نسبة السكنات المتخللة بين حركات

الفرس نصف يوم الى حركاته كنسبة فضل حركة
الفلك الاعظم على حركاته فيكون سكناته ازيد
من حركاته الف الف مرة فينبغي ان لا يحس بحركاته
القليلة المغمورة في تلك السكنات و وايضا
لو جاز ان يرتفع الشمس جزءا ويسكن الظل الحاصل
في الجزء الناحي بتمام الارتفاع بل الموجب له
في الحركة الطبيعية ممانعة المخروق وفي القسرية ممانعة
الطبيعة وفي الارادية ممانعتهما و والمشهور انه لا بد
ان يتخلل بين كل حركتين مستقيمتين لان الميل
المتحرك لا بد وان يكون حاصلا معه الى ان يصل
الى الحد المعين وتلك الوصول في آن والحركة
عن هذا الحد لا بد وان يكون بميل آخر وحدوثه
في آن آخر لاستحالة اجتماع الميلين في شيء مع الميل

عنه وبينهما زمان ولا تتالي الآنات فيكون
الجسم في ذلك الزمان ساكنا ورد بمنع امتناع
المتلبس في آن وتتالي الآنا الثالث في الاضافة
يطلق المضاف على الاضافة وهو المضاف الحقيقي
وعلى معروضها وعليهما جميعا وهو المشهوري ومن
خواصها التكافؤ في لزوم الوجود ووجوب
الانعكاس كما يقول الاب الابن والابن الاب و
انها اذا كانت مطلقة او محصلة في طرف كانت
في الطرف الاخر كذلك اما تحصل موضوع احدهما
لم يلزم تحصل موضوع اخرى ثم منها ما يتوافق
في الطرفين كالتماثل والتساوي او يختلف اختلافا
محدودا ككونه نصفا وضعفا او غير محدود ككونه
زايدا او ناقصا والاضافة بها يحتاج الى صفة حقيقية

في الجانبين كالعاشق والمعشوق او في احدهما
كالعالم والمعلوم وقد لا يحتاج كاليمين والشمال
ويعرض لسائر المقولات فالجوهر كالاب والكم كالاعظم
والكيف كالاحر والاين كالاعلى والوضع كالاشد
انتصابا والمضاف كالاقرب ومتى كالاقدم والملك
كالاكسى والفعل كالاقطع والانفعال كالاشد
والاضافة في تشخصها ونوعيتها وجنسيتها و
تضادها تابعة لمعروضاتها فرع التقدم على
الشيء قد يكون بالزمان كتقدم الاب على
الابن وبالذات وبالطبع كتقدم الكل على
الجزء وبالعلية كتقدم الشمس على ضوئها وبالمكان
كتقدم الامام على المأموم وبالشرف كتقدم
العالم على الجاهل ويلتبس في سائر المقولات

مزيد بحث ولنختم الكلام في الاعراض

الباب الثاني

في الجوهر • قال الحكماء الجوهر اما ان يكون
محلا وهو الهيولى او حالا وهو الصورة او
مركبا منهما وهو الجسم او لا كذلك وهو المفارق
فان تعلق بالجسم تعلق التدبير وهو النفس او لا
فهو العقل وقال المتكلمون كل جوهر فهو متحيز
وكل متحيز فهو اما ان يقبل القسمة وهو الجسم او لا وهو
الجوهر الفرد ومباحث الباب في الفصلين
الاول في مباحث الاجسام الاول في تعريف
الجسم الحد المرضي عند جمهور المتاخرين انه الجوهر القابل
للابعاد الثلثة المتقاطعة على الزوايا القائمة •
واعترض عليه بان الجوهر لم يثبت جنسيته والقابل
ان كان عرضا لم يكن جزء الجوهر وان كان
جوهرا دخل الجنس فيه ويستدعي فصلا آخر ويتسلسل
وبهذا علم ان الجوهر لا يكون جنسا • وقالت
المعتزلة انه الطويل العريض العميق • وقال بعض
اصحابنا انه المركب من جزئين فصاعدا ولا
نشك ان حقيقة الجسم اظهر من تلك التعاريف
في اجزائه • ذهب جمهور المتكلمين الى ان
الاجسام البسيطة الطبائع مركبة من اجزاء صغار
لا تنقسم اصلا وقيل فعلا وقيل من اجزاء
غير متناهية • وذهب الحكماء الى انها متصلة في
انفسها كما هي عند الحس قابلة للانقسامات
لا نهاية لها وقيل قابلة للانقسامات متناهية
حجة المتكلمين ان الجسم قابل القسمة وكل ما هو قابل

القسمة ليس بواحد والا لقامت به وحدة وانقسمت
بانقسامها وايضا فكل منقسم تتميز مقاطع اجزائه
بخواص مختلفة فيكون منقسما بالفعل متعددا
متعددة تلك الخواص العارضة لها وايضا هوية
القسمين المتفاصلين بالتقسيم ان كانت
حاصلة قبل التقسيم فهو المط والا لكان التقسيم
اعداما للجسم الاول واحداثا للقسمين فعلى
هذا لو شق بعوض برأس ابرة سطح البحر اعدم
البحر الاول واوجد بحر آخر وفساده لا يخفى فثبت
ان كل جسم ليس بواحد في نفسه بل هو مركب من
اجزاء وتلك الاجزاء لا تنقسم والا لكانت
ذات اجزاء اخر فيكون الجسم مركبا من اجزاء لا
نهاية لها وهو مح لان كل عدد متناهيا كان او

غيره فالواحد موجود فيه فاذا اخذنا ثمانية اجزاء
بحيث يكون في كل جهة جزء يحصل الجسم المتناهي
الاجزاء وح يكون نسبة حجمه الى حجم ثمانية
الاجزاء نسبة متناهي القدر الى متناهي القدر
لكن ازدياد الحجم بازدياد التأليف والنظم لو
كان جسم متناهي القدر من اجزاء غير متناهية لكان
نسبة الآحاد الغير المتناهية نسبة متناه الى غير متناه
هف ولانه لو تركب الجسم من اجزاء غير متناهية
لامتنع قطع المسافة لتوقفه على قطع اجزائها
وقطع كل جزء مسبوق بقطع ما قبله فيكون قطعه
في زمان غير متناهية وايضا النقطة موجودة
بالاتفاق وهي لا تقبل القسمة فان كانت جوهرا
كما هو عندنا وحصل المط وان كانت عرضا لا ينقسم

محلهما والا لانقسمت بانقسامه محل وايضا فالحركة
الحاضرة غير منقسمة والا لما كان الكل حاضرا فلا
ينقسم ما فيه فثبت ان في الاجسام ما لا يقبل
القسمة لا يقال الحركة ليست الا الماضي والمستقبل
لا نوجب ان لا يوجد الحركة اصلا • احتج الحكماء
على نفي الجوهر الفرد بوجوه • الاول ان كل متحرك
فيمينه غير يساره والوجه المضيء منه غير المظلم
لا يقال ذلك لتغاير وجهيه لانهما ان كانا جوهرين
ثبت المدعى والا لزم تغاير محلهما • الثاني
انا لو فرضنا خطا من اجزاء شفع فوق احد
طرفيه جزء وتحت الآخر آخر وتحركا على التساوي
لتحاذيا لا محالة على ملتقى جزئين فيلزم الانقسام
الثالث كلما قطع السريع بحركته جزءا قطع البطيء

اقل منه والا لزم ان يساويه في جزء ويقف
في آخر وقد بان فساده • الرابع الذي اجزاؤه
وتر وكان ظله مثليه كان مثله من الظل ظل
نصفه فينصف الجزء المتوسط وقد برهن
اقليدس على ان كل خط يصح تنصيفه وهو
يقتضي ذلك • الخامس اذا وضع ثلثة اجزاء
على احد طرفيه جزء وتحرك الخط الى اليمين
والجزء الى اليسار فان انتقل الى ما فوق الجزء
الثاني فهو المطلوب لان الجزء الثاني انتقل الى جزء
الجزء الاول وان انتقل الى جزء الثالث فقد
قطع جزئين حين ما قطع بحركته جزءا واحدا فينقسم
الزمان والحركة والمسافة • السادس الجزء
مشكل فان كان كرة فاذا انضم باجزاء آخر وقع

بينهما فرج لا تسع اجزاء مثلها فيلزم الانقسام
وان كان غيرها كانت فيه ازدياد الثالث
انا اذا ادرنا الرحى فيهما قطع الطوق العظيم
جزءا فالصغير اما ان يقطع اقل من جزء فينقسم
الجزء او جزءا تاما فيتساوى الصغير والعظيم
او يقطع تارة جزءا ويسكن اخرى فينفك اجزاء الرحى
وكذا الدوار ذي الشعب الثلث ثم قالوا
فالجسم متصل في نفسه يقبل انقساما لا نهاية
لها والقابل ليس الاتصال لانه يعدم
عندها والقابل يبقى مع المقبول فهو شيء آخر
يقبل الاتصال والانفصال ويسمى هيولى
ومادة والاتصال صورة واعلم ان دليل
التمرتشن يمنع الانقسام الفعلي ويوجب القسمة

الغير يتقيس

الوهمية لا يقال القسمة الوهمية منتهية الى جزء
القسمة الانفكاكية لان الاجزاء المفروضة متماثلة
فيصح بين كل اثنين منها ما يصح بين اخرين فيصح
بين المتباينين ما يصح بين المتصلين وبالعكس
لانا نقول لم لا يجوز ان يكون مركبا من اجزاء
متخالفة بالماهية ومتشخصة بتشخصات عاصية
عن الانفكاك ويكون تلك قابلة للاتصال
والانفصال وان سلم اتصال الجسم فلم لا
يجوز ان يقال هو وحدة الجسم والانفصال هو
التعدد والقابل لهما الجسم فروع قالوا
الصورة لا ينفك عن الهيولى لانها لا ينفك
عن التناهي والشكل والموجب لهما ليس الجسمية
العامة ولا شيء من لوازمها والا لتساوى

الجزء الكل فيهما ولا الفاعل والا لاستقلت
الصورة بالانفعال فهو الحامل لما فيه من الصفات
ولانها قابلة للقسمة الوهمية ابدا وكل ما قبل
الوهمية قبل الانفكاكية وكل ما قبل الانفكاكية
فله مادة على ما سبق تقرير هذه المقدمات
ولا الهيولى عنها لانها لو تجردت وكانت
ذات وضع وانقسمت في جميع الجهات
كانت جسما والا لكانت نقطة او خطا
او سطحا ولو تجردت غير ذات وضع فاذا
لحقها الصورة يصير ذات وضع مخصوص
بامكان غيره فيترجح الجائز بلا مرجح ولانها لو
تجردت لكانت موجودة بالفعل ومستعدة
للصورة والواحد لا يقتضي قوة وفعلا فيكون لها

ما يقتضي هذه القوة وهو الهيولى فيكون للهيولى
هيولى اخرى فالهيولى يفتقر اليها في بقائها والجزء ما
والصورة تحتاج الى المادة في تعينها وتشكلها
والمادة ايضا لاتخلو عن صورة اخرى نوعية والا
لما اختلف الاجسام في الهيئات والامكنة
والكيفيات والاوضاع الطبيعية والتشكل و
التفكك بسهولة او عسر واعلم ان بناء
هذه الكلمات على نفي الفاعل المختار والحق
ثبوته ومع ذلك فللمعترض ان يجوز انفعال
الصورة بنفسها وعدم استلزام انقسام
قبول القسمة الوهمية قبول الانفكاكية واقتضاء
المادة المجردة وضعا معينا بشرط اقتران الصورة
بها وكون الواحد مبدا اكثر مع ان القابلية ليست

اثر وجوده المادة بالفعل ليس مقتضى ذاتها
وان يطالبهم بما يوجب الاختلاف والصور
النوعية ثم نزعم ان ما يجعلونه اياه من الاحوال
العنصرية الثابتة واختلاف المواد الفلكية
سبب لاختلاف الاعراض والهيئات • الثالث
في اقسامه • قال الحكماء الاجسام اما بسائط
او مركبات والبسائط يكون كرية لان الطبيعة
الواحدة لا تقتضي هيئات مختلفة وتنقسم الى
فلكيات وعنصريات والاول افلاك وكواكب
والافلاك الثابتة بالارصاد تسعة • الاول
الفلك الاعظم والعرش المجيد والجسم المحيط بسائر
الاجسام ويدل عليه وجوه • الاول ان الاجسام
متناهية كما سنذكره فيكون جسم هو نهايتها الثاني

الجهة متعلق الاشارة ومقصد المتحرك بالوصول
اليه فيكون موجودة غير مجردة وليست بجسم لانها
غير منقسمة والا فالواصل الى نصفها ان وقف
فالجهة هو لا ما بعده والا فحركته ان كانت
عن الجهة فكذلك وان كانت اليها فالجهة ما
بعده فهي جسمانية والمحدد لها جسم واحد اذ لو تعدد
ولم يحط البعض بالبعض تحدد القرب بهما دون
البعد وان احاط فالمحاط حشو والمحيط
يحدد القرب بمحيطه والبعد بمركزه وهو البسيط
والا لصح الانحلال عليه وهو بالحركة المستقيمة
المتوجهة الى جهة فالجهة له لا به فيكون كريا •
الثالث الارصاد شاهدة على ان الافلاك
والكواكب يتحرك بالحركة اليومية وحركات اخر

متفاوتة فلا بد من جسم يحيط بها ويحركها الحركة
اليومية وهذا يدل على فلك التاسع ولا يدل
على احاطته بجملة الاقسام واما الثمانية الباقية
فيدل عليها اختلاف حركات الكواكب وامتناع
تحركها بالذات لاستحالة الخرق على الافلاك
ولقائل ان يقول ان سلم استحالة الخرق
فلم لا يجوز ان يكون لكل كوكب نطاق يتحرك
بنفسه وباعتماد الكواكب عليه فرعان الاول
انها بأسرها شفافة اذ لو كانت ملونة لحجبت
الابصار عن رؤية ما وراءها ولا حارة ولا باردة
والا لاستولى الحار او البرد على عالم العناصر
لمجاورتها ولا خفيفة ولا ثقيلة والا لكان في
طباعها ميل مستقيم ولا رطبة ولا يابسة لان سهولة

التشكل والالتصاق وعسرهما لا يتم الا بالحركة
المستقيمة ولا قابلة للحركة الكمية لانه لو زاد
محدب المحيط لزم ان يكون فوقه خلاء
وهو محال ومقعره مثل محدبه فيستحيل عليه ما
استحال على محدبه واذا لم يتغير مقعره امتنع ذلك
في محدب المحاط به والا لزم التداخل او وقوع ع
الخلاء بينهما وكذا في مقعره لانه كالمحدب
في تمام الحقيقة وفيه احتمال لان امتناع
ازدياد المحدب لعدم الحيز الذي هو شرط
ولا يلزم من ذلك اشتراك المقولة فيه الثاني
انها متحركة لان الاجزاء المفروضة فيهما متماثلة
فيصح لكل واحد منها من الوضع والموضع ما
حصل للآخر ولا يتأتى ذلك الا بالحركة المستديرة

فيصح الحركة المستديرة عليها وكل ما صحت الحركة
المستديرة عليه ففيه مبدأ ميل مستدير وكل ما
فيه كان متحركا بالاستدارة لوجوب حصول
الأثر عند حصول المؤثر وأيضا لو بقي كل جزء
على وضع معين وفي حيز معين من أجزاء حيز الكل
مع جواز غيرها لزم الترجيح بلا مرجح وهما منقوضان
بالعناصر وأما الكواكب فهي أجسام بسيطة شفافة
كرية مضيئة إلا القمر فإنه مستفيد الضوء من الشمس
ويشهد له تفاوت نوره بحسب قربه من الشمس
وبعده عنها لا يقال فلعله كرة يضيء أحد وجهيها
ويظلم الوجه الآخر ويتحرك على مركزها حركة تساوي
حركة الفلك إذ الخسوف يكذبه وأما العناصر
فخفيف مطلق وهو النار حار يابس مماس لمقعر

فلك القمر وخفيف مضاف وهو الهواء حار
رطب مماس لمقعر النار وثقيل مطلق وهو
الأرض بارد يابس ومحله الوسط بحيث
ينطبق مركزه على مركز العالم وثقيل مضاف
وهو الماء بارد رطب وكان من حقه أن يحيط
بالأرض إلا أنه لما حصل في بعض جوانبها
تلال ووهاد بسبب الأوضاع والاتصالات
الفلكية سال الماء بالطبع إلى الأغوار و
انكشف المواضع المرتفعة وذلك حكمة من
الله تعالى ليكون منشأ للنبات ومسكنا للحيوانات
ثم إنها بأسرها كائنة وفاسدة لأن مياه بعض
العيون تنعقد حجرا والحجر يجعله أصحاب الحيل
ماء والهواء الملاصق للإناء المبرد يصير قطرا والماء

المغلي والشعلة هواء والهواء نارا بالنفخ القوي
واما المركبات فانها تخلق من امتزاج هذه
الاربعة بامزجة مختلفة معده لخلق متخالفة
وهي المعادن والنبات والحيوان والمزاج هو
الكيفية المتوسطة الحاصلة من تفاعل البسايط
بان تتصغر اجزاوها فيختلط بحيث تكسر سورة
كل واحدة منها سورة كيفية الاخر فتحدث كيفية
متوسطة الرابع في حدوثها الاجسام محدثة
بذواتها وصفاتها وقال ارسطو الافلاك قديمة
بذواتها وصفاتها المعينة سوى الاوضاع والعناصر
بموادها وصورها الجسمية بنوعها وصورها النوعية
بجنسها وقال من قبله الكل قديمة بذواتها محدثة
بصورها وصفاتها واختلفوا في تلك الذوات

فقيل كان الاصل جوهرة فنظر الباري تعالى
اليها بنظر الهيبة فذابت وصارت ماء ثم
حصل الارض منه بالتكثيف والنار والهواء
بالتلطيف والسماء من دخان النار وقيل
كان ارضا فحصل الباقي منها بالتلطيف
وقيل كان هواء وقيل نارا وتكونت البواقي
بالتكثيف والسماء من الدخان وقيل كان
اجزاء صغار من كل جنس متفرقة متحركة فمنها
اجتمع منها اجزاء متماثلة التامت مثل اللحم والخبز
والتصقت صارت جسما وقيل كان نفسا
وهيولى وتعشقت عليها وتعلقت بها و
صارت تعلقها سببا لحدوث اجسام
العالم وقيل كان وحدات فصارت

٥٦

ذات اوضاع وتكون نقاطا ثم انتقلت
فصارت اجساما وتوقف جالينوس في
الكل لنا وجوه الاول انه لو كانت الاجسام م
في الازل لكانت ساكنة اذ الحركة تقتضي المسبوقية
بالغير المنافية للازل والساكن في الازل لا
يتحرك ابدا لان سكونه ان كان لذاته امتنع
انفكاكه وان كان لغيره فذلك الغير لابد وان
يكون موجبا والا لم يكن فعله قديما واجبا
لذاته ومنتهيا اليه دفعا للدور والتس
وح يلزم دوامه بدوامه فلا يزول ابدا فالاجسام م
لو كانت في الازل لم يتحرك ابدا واللازم بط
والملزوم مثله قيل لو امتنع وجوده في الازل
لامتنع مطلقا لاستحالة انقلاب الممتنع لذاته

ممكنا قلت الممتنع ازلا ليس الممتنع لذاته
كالحادث اليومي قيل المجرد لا مكان له فلا
يكون متحركا ولا ساكنا قلنا ان سلم فلا
نسلم في انه ذو وضع ومماسة لما في جوفه
فان بقي على الوضع والمماسة المتعينين فساكن كن
والا فمتحرك قيل الازل ينافي حركة معينة لا
حركات لا اول لها قلنا بل الحركة من حيث هي
لما سبق قيل لم لا يجوز ان يكون السكون
مشروطا بعدم حادث فيزول لحدوثه قلنا
فينافي حدوثه وجود السكون فيتوقف على
عدمه ويلزم الدور قيل القدم على ايجاد
معين قديم ويقطع بوجوده فانتقض ما ذكرتم
قلت المنقطع المتعلق وليس امرا وجوديا

الثاني الاجسام ممكنة لانها مركبة ومتعددة
فلها سبب وذلك السبب لا يكون موجبا
والا لزم دوام جميع ما يصدر عنه بوسط او بغير
وسط بدوام ذاته وهو محال فيكون مختارا وكل
ماله سبب مختار فهو محدث لا يقال لم لا يجوز ان
يوجد الموجب جسما متحركا على سبيل الدوام و
يكون حركة شرطا لهذه الحوادث في التغيرات
لان وجود هذه الحوادث ان توقف على وجود
الحركة وتلك الحركة على اخرى لزم اجتماع الحركات
التي لا نهاية لها المرتبة وضعا وطبعا وهو محال
وان توقف على عدمها بعد وجودها كان الموجب
مع عدم تلك الحركة علة تامة مستمرة لوجود هذا
الحادث فيلزم من دوامه دوامه . الثالث

الاجسام لا تخلو عن الحوادث وكل ما لا يخلو عن الحوادث
فهو حادث والاول بين والثاني مبين في
الباب الاول في الكليات الثاني احتج
المخالف بوجوه . الاول انها لو كانت محدثة
لكان تخصيص احداثها بالوقت المعين بلا مخصص
وهو محال والثاني ان كل حادث فله مادة والمادة
قديمة دفعا للتسلسل وهي لا تخلو عن الصورة فالصورة
ايضا قديمة فالجسم قديم . الثالث الزمان
قديم والا لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا تتحقق
الا بالزمان فيكون قبل وجود الزمان زمان هف
وهو مقدار الحركة القائمة بالجسم فيكون قديما .
واجيب عن الاول بان المخصص هو الارادة
وعن الثاني والثالث بان مقدماتهما غير مسلمة

ولا مرية • واعلم ان حجة العناء عليها متفرعة
على حدوثها والكرامية وان اعترفوا بحدوثها قالوا
انها ابدية اذ لو عدمت فعدمها اما ان يكون
باعدام فاعل او طريان ضد او زوال شرط و
الكل محال وقد سبق الكلام فيه تقريرا وجوابا •
الخامس في تناهي الاجسام الابعاد الموجودة
متناهية سواء فرضت في خلاء او في ملاء
خلافا للهند لنا انا لو فرضنا خطا غير متناه
وخطا متناهيا موازيا للاول فاذا مال الى
المسامتة فلا بد من نقطة تكون اول نقطة
المسامتة ويكون الخط منقطعا بها والا لكان
اول المسامتة مع ما فوقها فيكون غير المتناهي
متناهيا هف • واحتجوا بان كل جسم

فاورا

فما وراءه متميز مشار اليه حسا لان ما يلي جنوبيه
غير ما يلي شماله وكل ما كان كذلك فهو موجود
جسم او جسماني فثبت ان ما وراء كل جسم جسم
ازلا الى نهاية ومنع بان التميز وهم محض وليس
بثبت

الفصل الثاني

في المفارقات وفيه مباحث •
الاول في اقسامها الجواهر الغائبة اما ان تكون
مؤثرة في الاجسام او مدبرة اياها او لا مؤثرة
ولا مدبرة فالاول هو العقول والملاء الاعلى •
والثاني ينقسم الى علوية تدبر الاجسام العلوية
وهي النفوس الفلكية والملائكة السماوية وسفلية
تدبر عالم العناصر وهي اما ان تكون مدبرة للبسائط
وانواع الكائنات وهم يسمون ملائكة الارض •

والكيهم اشار صاحب الوحي عليه السلام
وقال جاءني ملك البحار وملك الجبال وملك
الامطار وملك الارزاق واما ان يكون مدبرة
للاشخاص الجزئية وتسمى نفوسا ارضية كالنفوس
الناطقة • والثالث ينقسم الى خير بالذات
وهم الملائكة الكروبيون وشرير بالذات
وهم الشياطين ومستعد للخير والشر وهم الجن
وظاهر كلام الحكماء ان الجن والشياطين
هم النفوس البشرية المفارقة للابدان واكثر
المتكلمين لما انكروا الجواهر المجردة قالوا الملائكة
والجن والشياطين اجسام لطيفة قادرة على
التشكل باشكال مختلفة هذا ما المستنبطة
من فوايد الانبياء والنقطة من فوايد الحكماء

واحاط العقل بها من طريق الاستدلال
لعلها من قبيل المخ • كما قال الله تعالى وما
يعلم جنود ربك الا هو • الثاني في العقول
قال الحكماء هم اعظم الملائكة واول المبدعات
كما روي عليه السلام اول ما خلق الله العقل
واقوى ما استدلوا به عليه وجهان • الاول
ان الموجد القريب للافلاك ليس الباري تع
فانه واحد والواحد لا يتصور عنه المركب
ولا جسم آخر لانه ان احاط بها لتقدم وجوده
على وجودها المقارن لعدم الخلاء فيكون
الخلاء ممكنا لذاته وهو ممتنع وان احاطت به
لزم كون الخسيس علة للشريف ولان
الجسم انما يوثر في قابل له وضع بالنسبة اليه فلا

يوثر في الهيولى ولا في الصورة اذ ليس
للهيولى وضع قبل الصورة والا لها بعين قبل
الهيولى فلا يوثر في الجسم ولا ما يتوقف فعله
على الجسم فالموجد لها جوهر عقلي مجرد مستغني
عن الاداة وهو العقل الثاني الصادر من المبدع
او لا لنفس العرض لانه لا يتقدم على الجوهر و
او لا علة لما عداه من الممكنات ولا جسما لانه لا
يكون علة لغيره من الجواهر لما سبق ولا هيولى
ولا صورة ولا لتقدم احدهما على الاخرى ولان
الهيولى قابلة للصورة فلا يكون فاعلة لها و
بعض الصورة مستفاد من الهيولى فلا يصدر
الهيولى عنها ولا ما يتوقف فعله على جسم فهو
عقل وله وجود من المبداء الاول ووجوب

بالنظر اليه وامكان من ذاته فيكون بذلك سببا
لعقل اخر ونفس وفلك ويصدر من العقل الثاني
على هذا الوجه عقل ثالث وفلك اخر ونفسه
وهلم جرا الى العقل العاشر المسمى بالعقل الفعال
المعبر عنه بالروح في قوله تعالى يوم يقوم
الروح المؤثر في عالم العناصر المفيض للارواح
البشر والقلم يشبه ان يكون العقل الاول
لقوله عليه السلام اول ما خلق الله القلم فقال
اكتب فقال ما اكتب فقال القدر ما كان وما
هو كائن الى الابد واللوح هو الخلق الثاني
ويشبه ان يكون العرش او متصلا به لقوله
عليه السلام ما من مخلوق الا وصورته تحت
العرش فرع لما كانت العقول مجردة لم يكن

حادثة ولا فاسدة وكانت منحصرة انواعها في
اشخاصها جامعة لكمالاتها بالفعل لما ثبت من
مذهبهم ان مقابل هذه الامور لا يكون الا للمادة
وكانت عاقلة لذواتها ولجميع الكليات غير
مدركة للجزئيات كما سياتي تقريرها • الثاني اثبات في
نفوس الفلكية • احتجوا بان حركات الافلاك
غير طبيعية والا لكان المطلوب بالطبع مهروبا عنه بالطبع
ولا قسرية لان القسر ان يكون على خلاف الطبع
ويكون على موافقة القاسر في الجهة والسرعة و
البطوء فهي اذن ارادية فلها محركات مدركة
اما متخيلة واما عاقلة والاول باطل لان التخيل القاصر
لا يتبعه حركات دائمة باقية على نظام واحد و
كل عاقلة مجردة لما سنذكره فثبت ان الحركات

الافلاك جواهر مجردة عاقلة وليست هي المبادي
القريبة للتحريك فان الحركات الجزئية منبعثة
عن ارادات جزئية تابعة لادراكات جزئية لا يكون
للمجردات بل لقوى جسمانية فائضة عنها شبيهة
بالقوة الحيوانية الفائضة عن نفوسنا على ابداننا
وتسمى نفوسا جزئية والمشهور انها عبارة عن
الحواس الظاهرة والباطنة والشهوة والغضب
او المقصود منها جلب المنافع ودفع المضار
وهما محالان عليها • الرابع في تجرد النفوس
الناطقة وهو مذهب الحكماء وحجة الاسلام
هنا ويدل عليه العقل والنقل اما العقل فمن
وجوه • الاول ان العلم بالله تعالى وسائر
البسائط لا ينقسم والا لتجزئ وان كان علما به

كان الجزء مساويا للكل وهو محال وان لم يكن فالمجموع
ان لم يستلزم زائدا فكذلك وان استلزم فيعود
الكلام وفيه فمحله غير منقسم وكل جسم وجسماني
منقسم فمحل العلوم منقسم ليس بجسم ولا جسماني
ونوقض بالنقطة والوحدة وانقسام الجسم الى ما
يساويه في الجسمية • الثاني العاقل قد يدرك
السواد والبياض فلو كان جسما او جسمانيا لزم
اجتماع السواد والبياض في جسم واحد ومنع
بان صورتي السواد والبياض العقليين لا تضاد
بينهما ونوقض بتصور هذا السواد وهذا البياض
الثالث لو كان العاقل جسما او حالا في الجسم
لزم تعقله دائما او لا تعقله دائما لان الصورة
الحالة في مادة ذلك العضو ان كفت في تعقله

لزم تعقله دائما وان لم تكف امتنع تعقله دائما
لامتناع اجتماع صورتين متماثلتين في مادة واحدة
واللازم باطل والملزوم مثله وهو ضعيف لان
الصورة العقلية عرض ولا تماثل الجوهر وايضا
هي حالة في القوة الحالة في العضو والصورة
الخارجية الرابع حالة في مادة ولا دليل على
امتناع مثل هذا الاجتماع • الرابع القوة
العاقلة تقوى على معقولات غير متناهية لانها
تقوى على ادراك الاعداد والاشكال التي لا
نهاية لها ولا شيء من القوى الجسمانية كذلك
لما نذكره في باب الحشر واعترض عليه
بان عدم تناهي المعقولات ان عنيتم به ان العاقلة
لا تنتهي الى معقول الا وهي تقوى على تعقل

معقول آخر فالقوة الخيالية كذلك واعترض عليهم
ان يستحضر معقولا لا نهاية لها دفعة ثم • الخامس
ان الادراكات الكلية اذا حلت في جسم لاختصت
بمقدار وشكل ووضع تبعا لمحلها فلا يكون صورا
مجردة كلية • واعترض عليه بان كلية الصورة بمعنى مطابقتها
على كل واحد من الاشخاص اذا احدث ما بينها
مجردة عن لواحقها الخارجية وتجردها عما عن
العوارض الخارجية فلا يقدح في ذلك شيء
مما عرض لها بسبب المحل والا لاشترك الالزام
بان يقول الادراك الكلي ايضا حالة في نفس
جزئية ولا يلزم من جزئية المحل جزئية الحال واما النقل
فمن وجوه • الاول قوله تعالى ولا تحسبن الذين
قتلوا في سبيل الله امواتا بل احياء عند ربهم •

ولا شك ان البدن ميت فالحي شيء آخر مغاير له
وهو النفس • الثاني قوله تعالى النار يعرضون عليها
غدوا وعشيا والمعروض عليه ليس البدن الميت فان
تعذيب الجماد محال • الثالث قوله تعالى يا ايتها
النفس المطمئنة ارجعي الى ربك راضية مرضية
والبدن الميت غير راجع ولا مخاطب فالنفس
غير البدن • الرابع انه تعالى لما بين كيفية تكون
البدن وذكر ما يصوره فقال ثم انشاناه
خلقا آخر وعنى به الروح فدل ذلك على ان
الروح غير البدن • الخامس قوله عليه السلام
اذا حمل الميت على نعشه ترفرف روحه فوق
النعش ويقول يا اهلي ويا ولدي لا يلعبن بكم
الدنيا كما لعبت بي جمعت المال من حله ومن غير

حلة ثم تركب لغيري و التعب على فاحذروا
مثل ما حل بي فالمزرق غير المزرق وعلم
ان هذه النصوص تدل على المغايرة بينها وبين
البدن لا على تجردها واختلف المنكرون لها
فقال ابن الراوندي انها جزء لا يتجزى في القلب
وقال النظام انها اجسام لطيفة سارية في البدن
وقيل قوة في الدماغ وقيل في القلب وقيل
ثلث قوى احدها في الدماغ وهي النفس الناطقة
الحكمية والثانية في القلب وهي النفس الغضبية
وتسمى حيوانية والثالثة في الكبد وهي النفس
النباتية والشهوانية وقيل الاخلاط وقيل
المزاج • الخامس في حدوث النفس الذين بينوا ان الملّيّون لما بيّنوا
ما سوى الواحد الواجب لذاته محدث

اتفقوا على حدوثها الآن قوم جوزوا حدوثها
قبل حدوث البدن لما روي في الاخبار ان
الله تعالى خلق الارواح قبل الاجساد بالفي عام
ومنع آخرون لقوله تعالى ثم انشأناه خلقا
آخر • وخالف ارسطاطاليس من قبله وشرط
حدوثها بحدوث البدن • واحتج بان النفوس
متحدة بالنوع والا لكانت مركبة لاشتراكها في
كونها نفسا فكانت جسما لان كل مركب جسم فلو
وجدت قبل البدن لكانت واحدة لان
تعدد افراد النوع بالمادة ومادتها البدن فلا تتعدد
قبله ثم اذا تعلقت ان بقيت واحدة لزم ان يعلم
كل واحد ما علمه الآخر وان لم تبق كانت منقسمة
المجرد لا ينقسم وقيل عليه المفهوم من كونه نفسا



كونه مدبرا وهو عرض لازم للمركب من الشركة
فيه وإن سلم فلا نسلم أن كل مركب جسم كثيف و
المجرد والكل بها مشاركة في الجوهرية ومتخالفة في
النوع وإن سلم الاتحاد في النوع فلم لا يجوز أن
يتعدد قبل هذه الأبدان بتعدد أبدان أخر وعدم تكم
الوثوق في بطلان التناسخ مبني على حدوث النفس
وهي أن البدن إذا استكمل فاض عليه نفس لعموم
الفيض ووجود الشرط فلا تتصل به أخرى لأن كل
واحد تجد ذاته واحدا لا اثنين فالباب الحدوث
دون السادس في كيفية تعلق النفس بالبدن و
تصرفها فيه قال الحكماء النفس غير حالة ولا منطبعة
للبدن لكنها متعلقة به تعلق العاشق بالمعشوق
وسبب تعلقها توقف كمالاتها ولذاتها الحسية

والعقلية عليه وهي تتعلق أولا بالأرواح
المنبعث عن القلب المتكون عن ألطف أجزاء
الأغذية فيفيض من النفس الناطقة عليه قوى تسري
بسريانه إلى أجزاء البدن وأعماقه فتسري في كل
عضو قوى تليق به وتكمل بها نفعه بإذن الحكيم
العليم وهي بأسرها تنقسم إلى مدركة ومحركة والمدركة
إلى ظاهرة وباطنة أما الظاهرة فهي المشاعر الخمسة
الأول البصر وإدراكه بانعكاس صورة من
المرئي إلى الحدقة وانطباعها في جزء منها يكون
زاوية مخروط مفروض قاعدته سطح المرئي يرى الأقرب
أعظم من البعيد وقيل باتصال شعاع مخروط
يخرج منها إلى المرئي ومنع بأنه لو كان كذلك
لتشوش الإبصار بهبوب الرياح فلا نرى المقابل.

وترى غيره • الثاني السمع وسبب ادراكه وصول
الهواء المتموج الى الصماخ وهو قوة مودعة
في مقعره • الثالث الشم وهو في زائدتين هما
في مقدم الدماغ ويدرك الروائح بوصول الهواء
المتكيف بها اليه وقيل بوصول المختلط بجزء
تحلل من ذوي الرائحة ومنع بان القدر اليسير من
المسك لا يتحلل منه على الدوام ما ينتشر الى
مواضع تصل اليها الرائحة • الرابع الذوق
وهو منبث في العصب المفروش على جرم اللسان
وادراكه بمخالطة رطوبة الفم بالمذوق ووصوله
الى العصب • الخامس اللمس وهو منبث في
جميع جلده وادراكه بالمماسة والاتصال بالملموس
واما الباطنة فخمس • الاول الحس المشترك وهو

قوة تدرك صور المحسوسات باسرها فانا نحكم
على هذا بانه ابيض طيب الرائحة حلو والحاكم لا
بحاله لحضرة المحكوم عليه وبه فلا بد من قوة تدركها
جميعا ومحله مقدم البطن الاول من الدماغ • الثاني
الخيال وهو قوة تحفظ تلك الصور فان الادراك
غير الحفظ ومحله مؤخر هذا البطن • الثالث الواهمة
وهي قوة تدرك المعاني الجزئية كصداقة زيد
وعداوة عمرو ومحلها مقدم البطن الاخير • الرابع
الحافظة وهي قوة تحفظ ما تدرك الوهم ومحلها
مؤخر هذا البطن • الخامس المتصرفة التي تحلل
وتركب الصور والمعاني وتسمى مفكرة ان استعملها
العقل ومتخيلة ان استعملها الوهم ومحلها الدودة
التي في وسط الدماغ والدليل على اختصاص

هذه القوى بهذه المواضع لاختلال فعلها بخللها
فالمدرک للجزئيات اولا هي هذه والنفس انما تدركها
بواسطة تلك القوى وانطباع صورها فيها لانا لو
تصورنا فيها مربعا مجنحا بمربعين وتصورت النفس له
لزم تغاير محل الجناحين وانقسام النفس وهو
مح واما المحركة فينقسم الى اختيارية وطبيعية و
الاول الى باعثة تحث على طلب المنافع وتسمى
القوة الشهوانية او على دفع المضار وتسمى القوة
الغضبية والى محركة تحرك الاعضاء بواسطة تمدد
الاعصاب وارخائها وهي المبدأ القريب للحركة واما
القوى الطبيعية فهي اما لحفظ الشخص او لحفظ النوع ع
والاولى قسمان الاول الغاذية وهي التي تحيل
الغذاء الى مشابهة المغتذي ليخلف بدل ما يتحلل

الثالثة النامية فهي التي تزيد في اقطار البدن
على تناسب طبيعي الى غاية النشو والثانية قسمان
الاول المولدة تفصل جزءا من الغذاء بعد الهضم ليصير
مادة لشخص آخر والثاني المصورة تحصل تلك المادة
في الرحم وتفيده الصور والقوى وتخدم القوى
الاربع اربع آخر الجاذبة وهي التي تجذب المحتاج اليه
والهاضمة وهي التي تغير الغذاء الى ما يصلح ان يكون
جزءا من المغتذي بالفعل ولها اربع مراتب
الاولى عند المضغ والثانية في المعدة وهي ان
تصير الغذاء كالكشك الثخين وتسمى كيلوسا
والثالثة في الكبد وهي ان تصير الكيلوس اخلاطا
هي الدم والصفراء والسوداء والبلغم والرابعة
في الاعضاء والماسكة وهي التي تمسك المجذوب

تعقل فيه الهضم والدافعة وهي التي تدفع الفضل
والمهيأ لعضو آخر اليه • الرابع في بقاء النفس
لا تفنى بموت البدن لما سبق من النصوص و
نحوها • احتج الحكماء بأن النفس غير مادي وكل ما
يقبل العدم فهو مادي فالنفس لا تقبل العدم وقد سبق
القول في مقدمتيه تقريرا واعتراضا ثم قالوا انها
بعد البدن سعادة وشقاوة لانها ان كانت
عالمة بالله تعالى ووجوب وجوده وفيضان وجوده
وتقدس ذاته عن النقايص وكانت نقية عن الهيئات
البدنية معرضة عن اللذات الجسمانية التذت
بوجدانها نفسها كاملة متنعمة منخرطة في سلك
المجردات المقدسة والملائكة المكرمة وان كانت
جاهلة بمعتقدة للاباطيل الزايغة ما تلتذ بادراك

جهلها واشتياقها الى المعارف الحقيقية ويأسها
عن حصولها خالدة مخلدة وتمنت العود الى الدنيا
واكتساب المعالم وان اكتسب من البدن هيئات
كريهة واخلاق ذميمة عذبت بميلانها اليها وبقدر
حصولها مدة بحسب رسوخها ودوامها حتى تزول
جعلنا الله من السعداء الابرار وبعثنا في
زمرة الاخيار بمنه وجوده

الكتاب الثاني في الالهيات وفيه ابواب •

الاول في ذات الله تعالى وفيه فصول • الاول
في العلم به وفيه مباحث • الاول في ابطال
الدور والتسلسل اما الدور فلان صريح العقل جازم م
على تقدم وجود المؤثر على وجود اثره فلو اثر الشيء
في مؤثره السابق عليه لزم تقدم وجوده على نفسه

بمعين وموجِب واما الثاني فيدل على بطلانه وجهان
الاول انه لو تسلسلت العلل الى غير النهاية فلنفرض
جملتين احديهما من معلول معين والاخرى من
المعلول الذي فوقه وتسلسلتا الى غير النهاية فان
استغرقت الثانية الاولى بالتطبيق من الطرف
المتناهي يكون الناقص مثل الزائد وان لم تستغرق
يلزم انقطاعها والاولى تزيد عليها بمرتبة فيكون ايضا
متناهية الثاني مجموع الممكنات المتسلسلة يحتاج
الى كل واحد منها فيكون ممكنا محتاجا الى سبب
وذلك السبب ليس نفس المجموع ولا الداخل فيه
لانه لا يكون علة لنفسه ولا لعلله فلا يكون علة مستقلة
للمجموع فهو امر خارج عنه والخارج عن كل الممكنات
لا يكون ممكنا لا يقال المؤثر فيه هذه الاحاد التي

لا نهاية لها لانه ان اريد بالمؤثر الكل من حيث هو كل
فهو نفس المجموع وان اريد به ان المؤثر كل واحد لزم
اجتماع مؤثرات مستقلة على اثر واحد وموجِب وكان
المؤثر داخلا وقد ابطلناه الثاني في البرهان على
وجود واجب الوجود ويدل عليه وجهان الاول
انه لا شك في وجود حادث وكل حادث ممكن
والا لم يكن معدوما تارة وموجودا اخرى وكل ممكن
فله سبب وذلك لابد وان يكون واجبا او منتهيا
اليه لاستحالة الدور والتسلسل الثاني لا شك
في وجود موجود فان كان واجبا فهو المطلوب وان
كان ممكنا كان له سبب واجب ابتداء او بواسطة
ولا يعارض بانه لو كان لذاته وجودها لما مر فيحتاج
الى ذاته فيكون له سبب خلاف او مباين فيلزم

تقدم ذاته بوجوده على وجوده او امكانه لما بينا
ان ذاته من حيث هي توجب وجوده بلا اعتبار
وجود وعدم • الثالث في معرفة ذاته قد ذهب
الحكماء ان الطاقة البشرية لا تفي بمعرفة ذاته تعالى
لانه غير متصور ولا قابل للتحديد لانتفاء التركيب
فيه • ولذلك لما سئل عن موسى عليه السلام
اجاب بذكر خواصه وصفاته فنسبه الى الجنون
فذكر صفات ابين وقال ان كنتم تعقلون والرسم
لا يفيد الحقيقة • وخالفهم المتكلمون ومنعوا الحصر
والرسوم بان حقيقته تعالى هو الوجود المجرد
عندهم وهو معلوم • الفصل
الثاني في التنزيهات وفيه مباحث •
الاول ان حقيقته لا تماثل غيره والا لا لموجب لما به

يمتاز عنه ان كان ذاته لزم الترجيح بلا مرجح وان
كان غيره فان كان ملازما عاد الكلام اليه التسلسل
وان كان مباينا كان الواجب محتاجا في هويته
الى سبب منفصل وكان ممكنا لا يقال الصفة
المميزة لذاتها اقتضت الاختصاص به كالفصل
والعلة لانها معلولة الذات لا تقتضي تعين العلة كالجنس
والمعلول ولو جاز ذلك لجاز ان يتنافى لوازم
الامثال • وقال قدماء المتكلمين ذاته يساوي
سائر الذوات في كونه ذاتا اذ المعنى به ما يصح ان يعلم
ويخبر عنه وهو مشترك • وايضا الوجه الدال على
اشتراك الوجود يدل على اشتراك الذوات وخالفه بوجوب
الوجود والقدرة التامة والعلم التام عند الاكثر بن
وبالحالة الخامسة عند ابي هاشم • قلنا فلعل مفهوم

الذات امر عارض لما صدق عليه واشتراك العوارض
لا يستلزم اشتراك المعروضات وبماثلها • وقال الحكماء
ذاته نفس وجوده المشارك لوجودنا ويتميز عن
وجودنا بتجرده وعدم العروض لغيره وكذا سبق
القول فيه • الثاني في نفي الجسمية والجهة عنه الله تعالى
ليس بجسم خلافا للمجسمة ولا في جهة خلافا للكرامية
والمشبهة • لنا انه تعالى لو كان في جهة وحيز فاما
ان ينقسم فيكون جسما وكل جسم مركب ومحدث لما
سبق فيكون الواجب مركبا ومحدثا هف او لا ينقسم
فيكون جزءا لا يتجزى وهو مح بالاتفاق وايضا فانه
لو كان في حيز وجهة لكان متناهي القدر لما سبق فيكون
محتاجا في تعينه الى مخصص ومرجح وهو مح • احتجوا
بالعقل والنقل اما العقل فمن وجهين • الاول ان

بديهة العقل شاهدة بان كل موجودين
لا بد وان يكون احدهما ساريا في الآخر كالجوهر
وعرضه او مباينا عنه في الجهة كالسماء والارض
والله سبحانه وتعالى ليس محلا للعالم ولا حالا فيه
فيكون مباينا عنه في الجهة • الثاني ان الجسم يقتضي
الحيز والجهة لكونه قائما بنفسه والله تعالى يشاركه
في ذلك فيشاركه في اقتضائهما • واما النقل
فانه يشعر بالجسمية والجهة • واجيب عن الاول
بمنع الحصر وبشهادة البديهة لاختلاف العقلاء
فيه • وعن الثاني بان الجسم يقتضيهما لحقيقته المخصوصة
وعن الثالث لا يعارض القواطع العقلية التي لا تقبل
التاويل فيفوض علمها الى الله تعالى كما هو مذهب
السلف وتاول كما ذكر في المطولات • الثالث

في نفي الاتحاد والحلول اما الاول فلانه لو اتحد بغيره
فان بقيا موجودين فهما اثنان لا واحد والا فلم
يتحدا بل عدما ووجد ثالث او عدم احدهما وبقي الآخر
واما الثاني فلان المعقول منه قيام موجود بموجود على
سبيل التبعية ولا يعقل في الواجب وحكي القول
به عن النصارى وجمع من المتصوفة فان ارادوا ما
ذكرناه بان فساده وان ارادوا غيره فلا بد من
تصويره اولا ليتاتى التصديق به اثباتا او نفيا
الرابع في نفي قيام الحوادث بذاته تعالى اعلم
ان صفات الباري تعالى ينقسم الى اضافات ولا
وجود لها في الاعيان كتعلق العلم والقدرة والارادة
وهي متغيرة ومتبدلة والى امور حقيقية كنفس العلم و
القدرة والارادة وهي قديمة لا يتغير ولا يتبدل خلافا

للكرامية لنا وجوه الاول ان تغير صفاته توجب انفعال
ذاته وهو محال الثاني ان كل ما صح اتصافه تعالى به فهو صفة
كمال وفاقا فلو خلا عنها كان ناقصا وهو محال الثالث
لو صح اتصافه بحادث لصح اتصافه به ازلا اذ لو قبل ذاته
صفة محدثة لكان ذلك القبول من لوازم ذاته
ومنتهيا الى قابلية لازمة دفعا للتسلسل فلا ينفك عنه
وصحة الاتصاف متوقفة على صحة وجود الصفة لتوقف
النسبة على المنسوب اليه فيصح وجود الحادث
ازلا وهو محال فثبت بهذا ان كل ازلي لا يتصف
بالحوادث لا يكون ازليا الرابع المقتضي للصفة
الحادثة ان كان ذاته او شيئا من لوازم ذاته لزم
ترجيح احد الجائزين بلا مرجح وان كان وصفا آخر
محدثا لزم التسلسل وان كان شيئا غير ذلك كان الواجب

مفتقرا في صفته الى منفصل والكل مح • وللقائل ان
يقول انه تعالى لا ينفعل عن غيره لكن لم لا يجوز ان يقتضي
ذاته تعالى صفات متعاقبة كل واحدة منها مشروطة
بانقراض الاخرى او تخصصه بوقت وحال التعلق
الارادة بها وخلف لما زال فيكون الكمال مطردا
وامكان الاتصاف بها لما توقف على امكانها لم يكن
قبل امكانها • احتجوا بانه تعالى لو لم يكن فاعل
العالم ثم صار فاعلا وبان الصفات القديمة يصح
قيامها به تعالى لمطلق كونه صفات ومعاني
لان القدم عدمي لا يصلح ان يكون جزءا من المقتضي
والحوادث يشاركها في ذلك فيصح قيامها بذاته
تعالى • واجيب بان المتغير في الاضافة والتعلق
لا في الصفة والمصحح لقيام تلك الصفات حقايقها

المخصوصة ولعل القدم شرط والحدوث مانع
الخامس في نفي الاعراض المحسوسة عنه تعالى •
اجمع العقلاء على انه سبحانه وتعالى غير موصوف
بشيء من الالوان والطعوم والروايح وغير ملتذ باللذات
الحسية فانها تابعة للمزاج واما اللذات العقلية فقد
جوزها الحكماء وقالوا من تصور في نفسه كمالا
فرح به ولا شك ان كماله اعظم الكمالات فلا يبعد من
ان يلتذ به

الفصل الثالث في التوحيد • احتج الحكماء عليه بان
وجوب الوجود نفسه ذاته فلو شارك فيه غيره امتاز
عنه بالتعين ويلزم التركيب • والمتكلمون بانا لو
فرضنا الهين لاستوت الممكنات بالنسبة اليهما
فلا يوجد شيء منها لاستحالة الترجيح بلا مرجح وامتناع

اجتماع مؤثرين على اثر واحد و ايضا فان اراد
احدهما حركة جسم فان امكن للآخر ارادة تسكينه فليفرض
وح اما ان يحصل مرادهما او لا يحصل مراد كل واحد منهما
وكلاهما مح او يحصل مراد احدهما وحده فيلزم عجز الآخر
وان لم يمكن فيكون المانع ارادة الآخر فيلزم عجزه و
العاجز لا يكون الها ويجوز التمسك فيه بالدلائل
النقلية لتوقفها عليه

الباب الثاني

في صفاته وفيه فصلان الاول في
الصفات التي يتوقف عليها افعاله وفيه مباحث
الاول في القدرة اتفق المتكلمون على انه تعالى
قادر لانه لو كان موجبا بالذات فان لم يتوقف تاثيره
على شرط حادث لزم قدم العالم وان توقف
فاما ان يتوقف على وجوده فيلزم اجتماع حوادث

متسلسلة لا نهاية لها وهو مح او على ارتفاعه فيلزم
حوادث متعاقبة لا اول لها وهو مح ايضا لان
جملة ما حدث الى زمان الطوفان اذا انطبق لما
مضى الى يومنا فان لم يكن في الثاني ما لا يكون بازائه
في الاول شيء يساوي الزائد الناقص وان كان
انقطع الاول والثاني انما زاد عليه بقدر متناه فيكون
متناهيا قيل تخلف عنه العالم لامتناع وجوده
سابقا من الموجب لم يكن ممتنعا سلمناه لكن كان
من الممكن ان يتقدم وجوده قيل العدمان عن موجودين
فلا يوصفان بالزيادة والنقصان ويتوقف بالزمان ثن
قيل لم لا يجوز ان يكون موجد العالم وسائطا مختارا
قلنا لان كل ما سوى الواحد الواجب ممكن وكل
ممكن مفتقر الى مؤثر وكل مفتقر محدث لان تاثير

المؤثر فيه بالايجاد لا يجوز ان يكون حال البقاء
لاستحالة ايجاد الموجود فتعين ان يكون اما حال
الحدوث او حال العدم وعلى التقديرين يلزم
حدوث الاثر • احتج المخالف بوجوه الاول
ان المؤثر ان استجمع الشرائط وجب الاثر والا لكان
فعله تارة وتركه اخرى ترجيحا بلا مرجح وان لم يستجمع
امتنع • واجيب بان القادر يرجح احد مقدوريه على
الآخر كما ان الجائع يختار احد الرغيفين المتماثلين من كل
الوجوه والهارب من السبع يسلك احد الطريقين
بلا مرجح وليس ذلك كحدوث الحادث بلا سبب
اصلا فان البديهة شاهدة بالفرق بينهما وبان
المؤثر استجمع شرائطه الممكنة ووجود الفعل موقوف على
تعلق الارادة به • الثاني ان اقتدار قدرة القادر

فيتوقف على تميز المقدور في نفسه المتوقف على ثبوته
فيلزم الدور ونوقض بالاحكام اجيب بان التميز في
علم القادر لا في الخارج • الثالث المقدور لا يخلو
من وجود او عدم والحاصل واجب والمقابل له
ممتنع فانتفت المكنة • واجيب بان المكنة
حاصلة من الايجاد في الاستقبال او حاصلة
في الحال بالنظر الى ذاته مع عدم الالتفات الى ما
هو عليه • الرابع الترك نفي محض وعدم مستمر فلا
يكون مقدورا او فعلا • واجيب بان القادر هو
الذي يصح منه ان يفعل وان لا يفعل لا ان يفعل
الترك • فرع انه تعالى قادر على كل الممكنات اذ
الموجب للقدرة ذاته ونسبته الى الكل على
السواء والمصحح للمقدورية هو الامكان المشترك

بين الجميع • وقالت الفلاسفة انه تعالى واحد
لا يصدر عنه الا الواحد وقد سبق القول عليه
وقال المنجمون مدبر هذا العالم هو الافلاك و
الكواكب لاسنادو من ان تغيرات الاحوال بحسب
تغيرات احوال الكواكب • واجيب بان الدور
لا يقطع بالعلية لتخلفها عنه في المضايف وجزء العلة
وشرطها ولازمها • وقالت الثنوية انه لا يقدر
على الشر والا لكان شريرا او الزم • وقال النظام
انه تعالى لا يقدر على القبيح لانه يدل على الجهل او
الحاجة وجوابه انه لا قبح بالنسبة اليه ولو سلم
فالمانع حاصل لا ان القدرة زايلة • وقال البلخي
انه تعالى لا يقدر على مثل فعل العبد لانه طاعة او
سفه او عبث • واجيب عنه بان هذه الامور

اعتبارات تعرض للفعل بالنسبة الى العبد وقال
ابو علي وابنه انه تعالى لا يقدر على نفس مقدور العبد
والا لو اراده وكرهه العبد لزم وقوعه ولا وقوعه للداعي
والصارف • واجيب بان المكروه لا يقع له او لم يتعلق
ارادة اخرى • الثاني في انه تعالى عالم ويدل عليه
وجوه • الاول انه مختار فيمتنع توجه قصده الى ما ليس
بمعلوم • الثاني تامل احوال المخلوقات والتفكر في تشريح
الاعضاء ومنافعها وهيئة الافلاك والكواكب و
حركاتها علم بالضرورة حكمة مبدعها وما يرى من عجايب
افعال الحيوانات ومن اقدار الله تعالى اياها والهامه لها
الثالث انه تعالى هوية مجردة حاضرة لذاته فيكون
عالما به اذ العلم حضور الماهية المجردة وهي مبدأ
لجميع الموجودات والعالم بالمبدأ عالم بذاته لان من علم



ذاته علم كونه مبدا لغيره وذلك يتضمن العلم به فيكون
عالماً بالجميع. الرابع انه تعالى مجرد وكل مجرد يجب
ان يعقل مع غيره وسائر المجردات لانه يصح ان يعقل
كل ما يصح ان يعقل يمكن ان يعقل مع غيره ويكون
حقيقة مقارنة له اذ التعقل يستدعي حصولهما معه
في العاقل وصحة المقارنة لا تشترط فيها كونها في العقل
لانه مقارنتها في العقل الشيء لا يكون بشرط نفسه
فيصح اقتران ماهية الموجودة في الخارج بالماهيات ولا معنى
للتعقل الا ذلك وكل من يعقل غيره امكنه ان يعقل كونه
عاقلا له وذلك يتضمن كونه عاقلا لذاته وكل ما يصح للمجرد
وجب حصوله اذ القوة من لواحق المادة لا سيما في
حق الله تعالى فانه واجب الوجود من جميع الجهات
والوجهان الاخيران معتمد الحكماء وفيها نظر. احتج

المخالف بوجوه. الاول انه لو عقل شيئاً عقل
ذاته لانه يعقل انه عقله وهو محال لاستحالة حصول
النسبة بين الشيئين ونفسه وحصول الشيء في نفسه
ونوقض بتصور الانسان نفسه. ثم اجيب عنه بان
علمه بغيره صفة قائمة به متعلقة لذاته تعلقا خاصا
الثاني ان علمه لا يكون ذاته لما سنذكره فهو صفة
قائمة بذاته لازمة له فيكون ذاته فاعلا وقابلا معا
وقد سبق الجواب عنه. الثالث انه لو كان العلم صفة كمال
لكان الموصوف به تعالى ناقصا لذاته مستكملا
لغيره وان لم يكن لزم تنزيهه عنه اجماعا. واجيب بان
كمالها لكونها صفة ذاته لا لكمال ذاته من حيث انه متصف
به فرعان. الاول انه تعالى يعلم كل المعلومات كما هي لان
الموجب لعالميته تعالى ذاته ونسبة ذاته الى الكل

عالمية ح

على السواء فلما اوجب كونه عالما بالبعض اوجب
كونه عالما بالباقي وقيل يعلم الجزئيات بوجه كلي اذ
لو علمها جزئيا يتغير بتغير المعلوم لزم الجهل او التغير
في صفاته قلنا تغير الاضافة والتعلق دون
العلم وقيل لا يعلم ما لا يتناهى لانه ليس بمتميز
والمعلوم متميز ولانه يلزم علوما لا نهاية لها
قلنا المعلوم كل واحد منها والعلم القائم
بذاته صفة واحدة واللانهاية في التعلق والمتعلق
الثاني انه تعالى عالم بعلم مغاير لذاته خلافا
لجمهور المعتزلة وغير متجدد خلافا للمشائين
وكذا قدرته لنا ان البديهة تفرق بين
قولنا ذاته وبين قولنا ذاته عالم قادر وايضا
العلم اما اضافة مخصوصة وهي التي سماها الجبائيان

عالمية او صفة تقتضي تلك الاضافة وهي
مذهب اكثر اصحابنا او صور المعلومات القائمة
بانفسها وهي مذهب الافلاطونية او بذاته تع
كما هو مذهب جمهور الحكماء واياما كان فهو
غير ذاته وفا والاتحاد سبق ذكره واحتجوا
بوجوه الاول لو قامت بذاته صفة لكان
ذاته مقتضيا اياها فيكون قابلا وفاعلا معا
وهو ممتنع قلنا سبق جوابه الثاني قيل لو قامت
بذاته صفة وكانت قديمة لزم كثرة القدماء
والقول بها كفر بالاجماع الا يرى انه تعالى كفر
النصارى بتثليثهم وهو اثباتهم الاقانيم الثلاثة
التي هي الوجود والعلم والحيوة فما ظنك بمن
اثبت ثمانية او تسعة ولزم التركيب في ذاته

لانه لا يشارك الصفة في قدمه ويتميز عنها
بخصوصية وان كانت حادثة لزم قيام الحوادث
بذاته • واجيب بان القول بالذوات القديمة كفر
دون القول بالصفات القديمة والنصارى و
ان سموا ما اثبتوه صفات الا انهم قائلون
بكونها ذواتا في الحقيقة انهم قالوا بانتقال اقنوم
الكلمة اعني العلم الى بدن عيسى عليه السلام والمستقل
بالانتقال هو الذات والقدم عدمي فلا يلزم التركيب
من الاشتراك فيه • الثالث عالمية الله تعالى
وقادريته واجبة فلا يعلل بعلم ولا قدرة •
واجيب بان العالمية واجبة بالعلم الواجب لاقتضاء
الذات له لا بذاته ليمتنع التعليل وكذا القادرية
الرابع لو زاد علمه وقدرته لاحتاج في ان يعلم ويقدر

الى الغير وهو محال • واجيب بان ذاته تعالى
اقتضى صفتين موجبتين للتعلق العلمي والايجادي
فان اردتم بالحاجة هذا المعنى فلا نسلم استحالته
وان اردتم غيره فبينوه • الثالث في الحيوة
اتفق الجمهور على انه تعالى حي لكنهم اختلفوا
في المعنى • فذهب الحكماء وابو الحسين الى ان
حيوته عبارة عن صحة اتصافه بالعلم • وذهب
الباقون الى انها عبارة عن صفة تقتضي هذه
الصحة ويدل عليها انه لو لم يكن كذلك لكان اختصاصه
بهذه الصفة ترجيحا بلا مرجح وينتقض باتصافه بتلك
الصفة ويندفع بان ذاته المخصوص كاف في
التخصيص والاقتضاء • الرابع في الارادة توافق
الجمهور على انه تعالى مريد وتنازعوا في معنى ارادته

فقال الحكماء هي علمه بانه كيف ينبغي ان يكون
نظام الوجود حتى يكون على الوجه الاكمل ويسمونه
عناية وفسرها ابو الحسين بعلمه تعالى بما في الفعل
من المصلحة الداعية الى الايجاد والنجار بكونه غير
مغلوب والكعبي بعلمه في افعال نفسه وامره
لافعال غيره وقال اصحابنا وابو علي وابو هاشم
والقاضي عبد الجبار انها صفة زائدة مغايرة للعلم و
القدرة مرجحة لبعض مقدوراته على بعض لنا ان
تخصيص بعض المقدور بالتحصيل وبعضها بالعدم
والتأخير لابد له من مخصص وهو ليس نفس العلم
فانه تابع للمعلوم ولا القدرة فان نسبتها الى
الجميع على وتيرة واحدة فلا تخصص ولا تشابها الباعث
والايجاد والموجد من حيث هو موجد غير المرجح من حيث

لتوقف ح

هو مرجح لتوقف الايجاد على الترجيح لا يقال امكان
وجود كل حادث مخصوص بوقت معين او وجوده
مشروط باتصال فلكي او علمه تعالى بحدوثه في ذلك
الوقت او بما في حدوثه فيه من المصلحة مرجحة لان حال
المعلوم والاصلح مر لانا نقول الممتنع لا يصير ممكنا
والكلام في تلك الاتصالات والحركات والاوضاع
ايضا كالكلام فيها فان الافلاك لبساطتها كما
امكن ان يتحرك على هذا الوجه امكن ان يتحرك على
خلافه وان يتحرك بحيث يكون المنطقة دائرة اخرى
وان يكون الكوكب في جانب غير ما هو فيه وهو العلم
بان الشيء سيوجد انما يتعلق بها اذ كان هو بحيث سيوجد
فالحيثية سابقة على العلم فلا يكون منه واما رعاية
الاصلح فغير واجبة على ما سنذكره واحتج المخالف

بان الارادة لو تعلقت لغرض لكان الباري تعالى
ناقصا لذاته مستكملا بغيره وهو محال • واجيب بان
تعلقها بالمراد لذاتها لا لغيرها • فرع ارادته تعالى
غير محدثة • قالت المعتزلة ارادته قائمة بذاتها حادثة
لا في محل • قال الكرامية موصوفة حادثة في ذاته
لنا وجهان • الاول ان وجود كل محدث موقوف
على تعلق الارادة به فلو كانت ارادته محدثة لاحتاجت
الى ارادة اخرى ولزم التسلسل • الثاني ان قيام الصفة بنفسها
غير معقول ومع ذلك كان اختصاص ذاته بتخصيصها
بلا مخصص لان نسبتها الى جميع الذوات على السواء
وكونها لا في محل مفهوم سلبي لا يصلح ان
يكون مخصصا وقيام الصفة الحادثة بذاته
ممتنع لما سبق

الفصل

الثاني

في ساير الصفات وفيه
مباحث • الاول في السمع والبصر دلت
الحجج السمعية على انه تعالى سميع بصير وليس في
العقل ما يصرفها عن ظواهرها فيجب الاقرار بها
فيكون عالما بالمسموعات والمبصرات حال حدوثها
وهو المعنى بكونه سميعا بصيرا • واستدل بان
الحي ان لم يتصف بهما كان ناقصا وهو ممتنع
لانه موقوف على ان كل حي يصح ان يتصف بهما
وان عدم اتصاف الحي بهما نقص والمخالف
ان يمنعهما • احتج المخالف بوجهين الاول
ان سمعه وبصره ان كانا قديمين لزم قدم المسموع
والمبصر وهو باطل عندكم وان كانا محدثين كان
ذاته محلا للحوادث وهو محال • واجيب عنه بانهما

صفتان يستعدان للادراك وهو تعلقهما بالمسموع
والمبصر عند وجودهما • الثاني السمع والبصر تأثر
الحاسة او ادراك مشروط به وهما على الله تعالى محال
واجيب بمنع الصغرى • الثاني في الكلام تواتر
اجماع الانبياء عليهم السلام واتفاقهم على انه
متكلم وثبوت نبوتهم غير متوقف على كلامه
فيجب الاقرار به وكلامه ليس بحرف ولا صوت
يقوم بذاته خلافا للحنابلة والكرامية خلافا
للمعتزلة بل هو المعنى القائم بالنفس المعبر عنه بالعبارات
المختلفة المتغيرة المغايرة للعلم والارادة لانه
قد يخالفهم فانه تعالى امر ابا لهب بالايمان
مع علمه بانه لا يؤمن وامتناع ارادته لما يخالف
والاطناب في ذلك فليس الحدوث فاركته ذاته

وصفاته محجوب عن نظر العقول • فرع خبر الله تعالى
صدق لان الكذب نقص والنقص على الله تعالى
محال • الثالث في البقاء ذهب الشيخ الى انه تعالى
باق ببقاء قائم به • وتبعه القاضي وامام الحرمين
والامام • واحتجوا بان البقاء لو كان موجودا
لكان باقيا ببقاء ولزم التسلسل وبان كونه باقيا
لو كان لبقاء قائم به لكان واجب الوجود لذاته
واجبا بالغير • احتج الشيخ بان الشيء
حال حدوثه لا يكون باقيا ثم يصير باقيا والتبدل
والتغير ليس في ذاته تعالى ولا في عدمه ونقض
بالحدوث • واعلم ان المعقول من بقاء الباري
امتناع عدمه وبقاء الحدوث مقارنة وجودهما
لزمانين فصاعدا وقد عرفت ان الامتناع

ومقارنة الزمان من المعاني العقلية التي لا
وجود لها في الخارج • الرابع في صفات أخر
اثبتها الشيخ وهي الاستواء واليد والوجه والعين
للظواهر الواردة بذكرها وأما الباقون فالمراد
بالاستواء الاستيلاء وباليد القدرة وبالوجه
الوجود وبالعين البصر والأولى اتباع السلف
في الايمان بها والرد الى الله تعالى فان متعلق
القدرة قد لا يوجد اصلا بخلاف متعلق التكوين
والقدرة تتعلق بامكان الشيء والتكوين
بوجوده قلنا الامكان لذاته فلا يكون بالغير
والتكوين هو التعلق الحالي ولذلك يترتب
عليه الوجود كما قال الله تعالى انما امره اذا اراد شيئا
ان يقول له كن فيكون • السادس في انه تعالى

الخامس في التكوين

يصح ان يرى في الآخرة بمعنى انه ينكشف
لعباده المؤمنين في الآخرة انكشاف البدر المرئي
خلافا للمعتزلة من غير ارتسام واتصال شعاع
به وحصول مواجهة خلافا للمشبهة والكرامية اما
الاول فقد دل عليه وجوه سمعية الاول ان موسى
عليه السلام سأل الرؤية فلو استحال كان سؤاله
جهلا او عبثا • الثاني انه تعالى علقها باستقرار
الجبل وهو من هو ممكن فكذا المعلق به • الثالث
قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة
الرابع قوله تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون
واما الثاني فلتقدسه عن الجهة والمكان واستدل
بان الجسم يرى لانا نرى الطول والعرض والطول
ليس بعرض اذ لو كان عرضا لكان قائما بجزء

واحد فيكون اكثر مقدارا فينقسم او باكثر فيقوم
الواحد بالمتعدد وهو محال والعرض ايضا مرئي
فالمصحح مشترك وهو اما الحدوث او الوجود
والاول عدمي فتعين الثاني • واعترض عليه بان
التاليف عرض والصحة عدمية فلا تحتاج الى
سبب وان سلم فلا نم وجوب كونه مشتركا
وجوديا فان المختلفين قد يشتركان في اثر
واحد والصحة لما كانت عدمية جاز ان يكون
للعدم وان سلم فلم لا يجوز ان يمتنع رؤيته
لفوات شرط او وجود مانع • احتج المعتزلة
بوجوه • الاول قوله تعالى لا تدركه الابصار
اجيب بان الادراك هو الاحاطة ولا يلزم من
نفي الرؤية على سبيل الاحاطة نفيها مطلقا

وبان معنى الآية لا تدركه جميع الابصار وذلك
لا يناقض ادراك البعض • الثاني قوله تعالى
لن تراني كلمة لن للتابيد • واجيب بالمنع الثالث
قوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا
الآية نفي الرؤية وقت الكلام فتنتفي في غيره
لعدم القائل بالفصل • واجيب بان الوحي
كلام يسمع بسرعة سواء كان المتكلم محجوبا عن
السامع او لم يكن • الرابع انه تعالى استعظم
طلب رؤيته ورتب الوعيد والذم عليه بقوله
فقال فقد سألوا موسى اكبر من ذلك الآية •
وقال الذين لا يرجون لقاءنا الآية • واجيب
بان الاستعظام لاجل انهم طلبوا ذلك
تعنتا وعنادا • الخامس ان الابصار في

ان هذا كانت الحواس سليمة والشي جائز
الرؤية مقابلا للرائي كالجسم المحاذي له او في حكمه
كالاعراض القائمة به والصورة المحسوسة في المرآة
ولم يكن في غاية القرب والبعد واللطافة والصغر
ولم يكن بينهما حجاب والاجاز ان يكون بحضرتنا جبال
لا نراها والثالثة الاجزاء لا يمكن اعتبارها في رؤية الله
وسلامة الحاسة حاصلة لنا الآن فلو صح رؤيته لوجب
ان نراه الآن واللازم بط فالملزوم مثله واجيب
بان الغائب ليس كالشاهد فلعل رؤيته يتوقف
على شرط حادث لم يحصل الآن او لم يكن واجبة
الحصول عند هذه الشرائط • الخامس انه تعالى
لا يقبل المقابلة والانطباع فكل مرئي مقابل او
منطبع في الرائي • واجيب بمنع الكبرى ودعوى

الضرورة فيها بط لاختلاف العقلاء فيه والنقض
بابصار الله تعالى ايانا

الباب الثالث في افعاله وفيه مسائل •

الاول قال الشيخ ان افعال العباد كلها واقعة
بقدرة الله تعالى مخلوقة • وقال القاضي كونها
طاعة ومعصية بقدرة العبد • وقال امام الحرمين
وابو الحسين والحكماء انها واقعة بقدرة خلقها
الله تعالى في العبد • وقال الاستاد المؤثر
في الفعل مجموع قدرة الله تعالى وقدرة العبد
وقال جمهور المعتزلة العبد يوجد فعله باختياره
ومنع بوجوه • الاول ان الترك ان امتنع عليه حال
الفعل يجبر الاختيار وان لم يمتنع احتاج فعله
الى مرجح موجب لا يكون من العبد دفعا للتسلسل

ويلزم الجبر • الثاني لو اوجد فعله باختياره كان
عالما بتفاصيله لتخبط بالسكنات المتخللة للحركة
البطيئة وعدم اختيارها • الثالث لو اختار
العبد ونقض مراده الله تعالى لزم جمعهما او رفعهما
او الترجيح بلا مرجح فان قدرته وان كانت اعم
لكنها بالنسبة الى هذا المقدور على السواء • واحتجوا
بالمعقول والمنقول اما الاول فهو ان العبد لو لم
يكن مختارا لقبح تكليفه • واجيب بانه مشترك
اذ المامور عند استواء الدواعي ومرجوحية داعيه
ممتنع وعند رجحانه واجب ايضا ان كان معلوم
الوقوع وجب وقوعه وان كان معلوم اللاوقوع
امتنع ومع هذا فعله تعالى لا يسئل عما يفعل واما
الثاني فهو من وجوه • الاول الايات التي اضافت

العبد الافعال الى العباد وعلقها بمشيئتهم كقوله
تعالى • فويل للذين يكتبون الكتاب بايديهم • ان
يتبعون الا الظن • حتى يغيروا ما بانفسهم • بل
سولت لكم انفسكم • فطوعت له نفسه • من يعمل
سوء يجز به • كل امرئ بما كسب رهين • من شاء
فليؤمن ومن شاء فليكفر • اعملوا ما شئتم • فمن
شاء ذكره • لمن شاء منكم ان يستقيم • يتقدم
او يتاخر • وعورض بنحو قوله تعالى • الله خالق
كل شيء • والله خلقكم وما تعملون • من يشاء الله
يضلله ومن يشأ يجعله على صراط مستقيم • الثاني
الايات المشتملة على الوعد والوعيد بها والمدح
والذم عليها وهي اكثر من ان تحصى • واجيب
بان السعادة والشقاوة جبلية كتبت له قبله

والاعمال امارات وترتب الثواب والعقاب
عليها من حيث انها معرفات لا موجبات • الثالث
اعتراف الانبياء عليهم السلام بذنوبهم كقوله تعالى
حكاية عن آدم • ربنا ظلمنا انفسنا • وعن يونس
سبحانك اني كنت من الظالمين • وعن موسى
رب اني ظلمت نفسي • وعورض بقوله تعالى
حكاية عن موسى ان هي الا فتنتك الآية •
ونظايره • الرابع الآيات الدالة على ان افعاله لا
تتصف بصفات افعال العباد من الظلم والاختلاف
والتفاوت • بقوله تعالى • ان الله لا يظلم
مثقال ذرة • وما ربك بظلام للعبيد • وما ظلمناهم
ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا •
ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت • واجيب

بان كونه ظلما اعتبار يعرض لبعض الافعال بالنسبة
الينا لقصور ملكنا واستحقاقنا وذلك لا
يمنع صدور اصل الفعل عن الباري تعالى مجردا
عن هذا الاعتبار • واما نفي الاختلاف والتفاوت
فمن القرآن وخلق السموات اذ الكلام فيهما • واعلم
ان اصحابنا لما وجدوا تفرقة بديهية بين ما نزاوله
وبين ما نحسه من الجمادات وزادهم قيام البرهان على
اضافة الفعل الى اختيار العبد مطلقا جمعوا
بينهما وقالوا الافعال واقعة بقدرة الله تعالى وكسب
العبد على معنى ان العبد اذا صمم العزم فالله تعالى
يخلق الفعل فيه وهو ايضا مشكل ولصعوبة هذا
المقام انكر السلف على المناظرين فيه • التاسع انه
نعم
مريد للكائنات من الخير والشر والايمان والكفر لانه

موجد الكل ومبدعه ولانه علم ممن يموت على كفره عدم
ايمانه فامتنع وجوده والا لامكن انقلاب علمه جهلا
ولا يتعلق الارادة به • احتجت المعتزلة بوجوه
الاول ان الكفر غير مامور به فلا يكون مرادا
الارادة مدلول الامر وملزومه • الثاني لو كان الكفر
مرادا لوجب الرضا به والرضاء بالكفر كفر •
الثالث انه لو كان مرادا لكان الكافر مطيعا
بكفره لان الطاعة تحصيل مراد المطاع • الرابع
قوله تعالى ولا يرضى لعباده الكفر والرضاء
هو الارادة • واجيب بان الامر قد ينفك عن
الارادة كامر المجبر والرضاء انما يجب بالقضاء
دون المقضي والطاعة موافقة الامر وهو غير
الارادة والرضا من الله تعالى ارادة الثواب

وترك الاعتراض • وقالت الحكماء الموجود اما خير
محض كالملائكة والافلاك او الخير غالب فيه فالمقتضي
بالذات خير والشر واقع بالتبع فان ترك الخير الكثير
لاجل الشر القليل شر كثير • الثالثة في التحسين
والتقبيح لا قبح بالنسبة الى الله تعالى فانه مالك
الامور على الاطلاق يفعل ما يشاء ويختار لا علة
لصنعه ولا غاية لفعله واما بالنسبة الينا
فالقبيح ما نهي عنه شرعا والحسن ما ليس
كذلك • وقالت المعتزلة القبيح قبيح في نفسه
وقبحه يكون لذاته او لصفة قائمة بها فيقبح من الله
كما يقبح منا وكذلك الحسن ثم ان منهما ما يستبد
العقل بدركه ضرورة كانقاذ الغرقى والهلكى
وقبح الظلم او استدلالا كقبح الصدق الضار

وحسن الكذب النافع ولذلك يحكم بهما المتدين وغيره كالبراهمة ومنها ما ليس كذلك كحسن صوم آخر رمضان وقبح صوم اول شوال قلنا المراد بالحسن والقبح ان كان ما يكون صفة كمال او نقص او يكون ملايما للطبع او منافرا له فلا خلاف في كونهما عقليين وان كان ما يتعلق به في الآجل ثواب او عقاب فالعقل لا مجال له فيه كيف وقد بان ان العبد غير مختار في فعله ولا مستبد بتحصيله الرابعة في انه تعالى لا يجب عليه شيء اذ لا حاكم عليه ولانه لو وجب عليه شيء فان لم يستوجب الذم بتركه لم يتحقق الوجوب وان استوجب كان ناقصا لذاته مستكملا بفعله وهو محال والمعتزلة اوجبوا امورا منها اللطف وهو ان

يفعل ما يقرب العبد الى الطاعة ويقبل بهذا الكفر يمكنه ان يفعل ابتداء ويكون التوسط عبثا ومنها الثواب على الطاعة فان تلك الاعمال لا تكافئ النعم السابقة فكيف يقتضي مكافاة ومنها العقاب على الكبائر قبل التوبة فانه حقه فله عفوه ومنها ان يفعل الاصلح لعباده في الدنيا فان الاصلح للكافر الفقير ان لا يخلق ومنها ان لا يفعل القبيح علما بقبحه واستغنائه عنه وقياسا على الشاهد وقد عرفت فساده كله الخامسة ان افعاله لا تعلل بالاغراض لوجوه الاول انه لو فعل لغرض لكان ناقصا لذاته مستكملا بغيره وهو محال لا يقال غرضه تحصيل مصلحة العبد وعدم تحصيلها ان استويا بالنسبة اليه لم يصلح ان يكون غرضا

داعيا الى الفعل والا لزم الاستكمال الثاني
ان حصول الاغراض ابتداء مقدور الله تعالى
فجعلها غايات عبث وهو ينافي الغرض الثالث
الغرض من اختصاص الحادثة المعينة بوقتها المعين
ان وجد قبله لزم ان يكون الحادث ح وان لا
يكون الغرض غرض هذا الحادث وان وجد منه عاد
الكلام في اختصاصه به ولزم التس او التنزه عن
الغرض واتفقت المعتزلة على ان افعاله واحكامه
معللة برعاية مصالح العباد لان ما لا غرض فيه عبث
وهو على الحكيم محال واجيب بان العبث ان كان هو
الخالي عن الغرض فهو عين الدعوى وان كان غيره فلا بد
من تصويره اولا وتقريره ثانيا السادسة قالت
المعتزلة الغرض من التكليف التعريض لاستحقاق التعظيم

فان المتفضل به قبيح قلنا مبناه على القول بالحسن
والقبح في افعاله ومع ذلك فالمتفضل انما يقبح ممن
يتصور له النفع والضر واحتج منكر التكليف
بان العبد مجبر لما مر فيقبح تكليفه ولانه ان عري
عن الغرض كان عبثا فيقبح وان كان لغرض فذلك
الغرض لا يكون له لتعاليه عنه ولا لغيره فانه تعالى
قادر على تحصيله ابتداء فيضيع التكليف واجيب
بان حاصل التكليف ايذان من الحق الى الخلق
بنزول الثواب وحلول العقاب على اهل الجنة
والنار وفرقان بين السعداء والاشقياء
وحكمه لا تطلب كميته ولا يسأل علته ولا يعترض
عليه ويسأل و لا يسأل عنه كما قال الله تعالى
لا يسأل عما يفعل وهم يسألون

الكتاب الثالث في النبوات وما يتعلق بها

وفيه ثلثة ابواب الباب
الاول في النبوة وفيه مباحث الاول في
احتياج الانسان الى النبي عليه السلام لما لم يمكن
الانسان بحيث يستقل بامر نفسه وكان امر معاشه
لا يتم الا بمشاركة آخر من ابناء جنسه ومعارضة و
معاوضة تجريان بينهما فيما يعن لهما مما يتوقف
عليه صلاح الشخص او النوع احتاج الى عدل يحفظه
شرع يعرضه بشارع يختص بآيات ظاهرة ومعجزات باهرة
تدعو الى طاعته وتحث على اجابته وتصدق في
مقالته يوعد المسيء بالعقاب ويعد المطيع بالثواب وهو
النبي الثاني في امكان المعجزة امر خارق للعادة

من ترك او فعل مثل ان يمسك عن القوت
مدة غير معتادة لانجذاب النفس الى عالم القدس
واستتباعه القوى البدنية فوقفت افعالها
فلم يتحلل من غيره فاستغنى عن البدل فان المريض
لما اشتغلت قواه الطبيعية عن تحريك المواد المحمودة
بتحليل المواد الردية لم يطلب الغذاء مدة لو انقطع
مثله عنه في غير هذه الحالة هلك والى هذا الاشارة في
قوله عليه السلام لست كاحدكم ابيت عند ربي يطعمني
ويسقيني وان اخبر عن الغيب بان يقع له في
اليقظة ما يقع لغيره في النوم فتتصل نفسه لقوته ونقائه
عن الشواغل البدنية بالملائكة العظام فينتقش فيها لما
من صور الجزئيات الواقعة في عالمها فانها انتقاش
وعلل لوجوداتها مدركة لذاتها ولما يتوقف عليها

فينتقل منها الى القوة المتخيلة ومنها الى الحس المشترك
فيرى كأنه يشاهد المحسوس وهو الوحي وربما يعلو
بشدة الاتصال فيسمع كلاما منظوما من مخاطب مشاهد
يخاطبه ويشبه ان يكون نزول الكتب بهذا الوجه
او يفعل ما لا يفي به من امثاله مثل ان ينبع الماء
عن جرابه والحجر من خلال اصابعه وبنانه وذلك
بان يتسلط الله على مادة الكائنات فيتصرف نفسه فيها
كما يتصرف في اجزاء بدنه فيما يناسب مزاجه الخاص
ويشاركه في طبيعته فيفعل فيه ما يشاء هذا على الحكماء رأي
واما على راينا فان الله سبحانه قادر يخص من يشاء
من عباده بالوحي والمعجزة وارسال الملك اليه و
انزال الكتب عليه الثالث في نبوة نبينا عم
يدل عليها ادعى النبوة بالاجماع واظهر المعجزة لانه اتى

بالقرآن وتحدى به ولم يعارض واخبر عن المغيبات
كقوله تعالى وهم من بعد غلبهم سيغلبون وقوله
لرادك الى معاد وقوله ستدعون الى قوم الآية
وقوله تعالى وعد الله الذين آمنوا منكم وقوله عم
الخلافة من بعدي ثلثون سنة وقوله اقتدوا باللذين
من بعدي ولعمار تقتلك الفئة الباغية وقبل
يوم صفين ولعباس حين اعجز نفسه عن الفداء
اين المال الذي وضعت عند ام الفضل بمكة
وليس معكما احد وقلت ان اصبت فلعبد الله
كذا وللفضل كذا واخباره عن موت النجاشي
وما حدث من الفتن والعلما ما كتبه بغداد وناصر
بصري وما كان من اقاصيص الاولين وبلوغه حد
المبلغ العظيم في الحكم النظرية والعملية بلا تعلم

ومماريته ونقل عنه معجزات اخر كانشقاق القمر وتسليم
الحجر ونبوع الماء من بين اصابعه وحنين الجذع
وشكاية الناقة وشهادة الشاة المسمومة الى غير ذلك
مما ذكر في كتاب دلائل النبوة ان لم يتواتر كل
واحدة منها فالمشترك بينهما متواترة فيكون نبيا
لان الرجل اذا قام في محفل عظيم وقال اني رسول
هذا الملك اليكم وطالبوه بالحجة فقال ايها الملك
ان كنت صادقا في دعوى فخالف وقم من مكانك
فقعد فعلم بالضرورة صدقه وايضا لجميع سيرته
وصفاته المتواترة كملازمة الصدق والاعراض
عن الدنيا مدة عمره والسخاوة في الغاية الى حد
لم يتفق عن احد وان عظم الرعب مثل يوم احد
والفصاحة التي ابكمت مصاقع الخطباء من العرب

العرباء والاصرار على الدعوى مع ما يرى من العناء
والمشاق والترفع عن الاغنياء والتواضع عن
الفقراء ولا يكون الا للانبياء قالت
البراهمة كل ما حسنه العقل فمقبول وما قبحه فمردود
وما يتوقف فيه فمستحسن عند الحاجة اليه فمستقبح
عند الاستغناء عنه فاذن في العقل مندوحة
عن النبي عليه السلام قلنا لبعثة الرسل فوائد لا
تحصى منها ان يقرر الحجج ويسقط الشبه ويرشد
الى ما يتوقف العقل فيه كبعثة الاموات و
احوال الجنة والنار ومنها ان يبين حسن ما لم
يتوقف العقل فيه ويفصل ما حسنه اجمالا ومنها
ان يعين وظايف الطاعات والعبادات المذكرة
للمعبود المكررة لاستحفاظ التذكر وغيرها ومنها

ان يشرع قواعد العدل المقيم لحفظ النوع ويعلم
الصناعات الضرورية والنافعة المكملة لامر المعاش
ومنها ان يعلم منافع الادوية ومضارها وخواص
الكواكب واحوالها التي لا يحصل العلم بها الا
بتجربة متطاولة وايضا فالعقول متفاوتة والكامل
نادر فلا بد من معلم يعلمهم ويرشدهم على وجه
يناسب عقولهم • قالت اليهود لا نسخ اما ان يكون
في شرع موسى عم انه سينسخ او لا يكون فان
كان لزم ان يتواتر ويشتهر كاصل دينه وان
لم يكن فان كان فيه ما يدل على دوامه امتنع نسخه
وان لم يكن لم يتكرر شرعه فلم يثبت غير مرة قلنا
كان فيه ما يشعر بنسخه ولم يتواتر او لم يتوفر الدواعي
على نقله لتوفرها الى نقل اصلها او كان فيه ما يدل

على الدوام ظاهرا لا قطعا ولا يمتنع النسخ • الرابع
عصمة الانبياء • اتفق الجمهور على عصمتهم عن الكفر
والمعاصي بعد الوحي والفضيلية من الخوارج جوزوا
عليهم المعاصي واعتقدوا ان كل معصية كفر
وآخرون جوزوا الكفر تقية بل اوجبوه لان القاء
النفس في التهلكة حرام ومنع بانه لو جاز ذلك
لكان اولى الاوقات به وقت اظهار الدعوى
يؤدي الى خفاء الدين بالكلية والحشوية
جوزوا الاقدام على الكبائر وقوم منعوا
عن تعمدها وجوزوا تعمد الصغائر سهوا لنا
انه لو صدر عنهم كفر او ذنب لوجب اتباعهم
فيه لقوله تعالى اتبعوه ولكانوا معذبين
باشد العذاب كما اوعد نساء النبي بقوله يضاعف

العذاب ضعفين وزاد في حدود الاحرار وكانوا
من حزب الشيطان لانهم يفعلون ما اراده ولم
يقبل شهادتهم واستوجبوا الذم والايذاء وقد قال
الله تعالى ان الذين يؤذون الله ورسوله الآية و
انه لواعن النبوة لان المذنب ظالم والظالم لا
ينال عهد النبوة لقوله تعالى لا ينال عهدي الظالمين
لا يقال العهد عهد الامامة لانه ولئن سلم فعهد
النبوة بذلك اولى واما قوله تعالى عفا الله عنك
ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تاخر ونحوهما
فمحمول على ترك الاولى واما واقعة آدم فانها كانت
قبل نبوته اذ لم يكن له حرامه ولقوله ثم اجتباه ربه
واما قول ابراهيم هذا ربي على سبيل العرض وقوله
بل فعله كبيرهم فعلى هذا سبيل الاستهزاء واسناد

الفعل

الى السبب لان تعظيم الكفار للصنم الاكبر
حمله على ذلك ونظره في النجوم كان للاستدلال
والتعرف عن صنعه تعالى وقوله اني سقيم اما
اخبار عن سقم حالي وعن متوقع الاستقبالي
فلا كذب واما اغواء يوسف وريبه فلا اشتغال
عن القتل واما همه جبلي لا اختياري وجعله سقاية
في رحل اخيه كان بمواطاته وما صدر عن اخوته
لم يكن حال نبوتهم وان سلم انهم انبياء واما
قصة داود فلم يثبت على ما ذكره والآية تحتمل
غيره واما قبل الوحي فالاكثرون منعوا الكفر
وافشاء الذنب والاصرار عليه لئلا يزول عنه
الثقة بالكلية وجوزوه على الندور وبقصة اخوة
يوسف والروافض توجب العصمة مطلقا

تنبيه العصمة ملكة نفسانية تمنع عن
الفجور وتتوقف على العلم بمثالب المعاصي
ومناقب الطاعات وتتأكد في الأنبياء
بتتابع الوحي على التذكر والاعتراض على ما يصدر
عنه سهواً والعتاب على ترك الأولى • وقيل هو
كون الشخص بحيث يمتنع الذنب عنه لخاصية في
نفسه أو بدنه • ومنع بأنه لو كان كذلك لما استحق
الحمد على عصمته ولامتنع تكليفه ولقوله تعالى قل إنما
أنا بشر مثلكم ولولا أن ثبتناك • الخامس في
تفضيل الأنبياء على الملائكة • ذهب إليه أكثر
أصحابنا والشيعة خلافاً للحكماء والمعتزلة
والقاضي وأبي عبد الله الحليمي منا في الملائكة العلوية
احتج الأولون بوجوه • الأول أنه تعالى أمر

الملائكة بسجود آدم والحكيم لا يأمر الأفضل بخدمة
المفضول • الثاني أن آدم كان أعلم من الملائكة
لأنه كان يعلم الأسماء دونهم فكان أفضل
لقوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون الآية
الثالث أن طاعة البشر أشق لأنها مع الموانع
من الشهوة والغضب والوسوسة ولأنها تكليفية
مستنبطة بالاجتهاد وطاعة الملك ذاتية جبلية
منصوص عليها فيكون أفضل لقوله عليه السلام
أفضل العبادات أحمزها أي أشقها • الرابع قوله
تعالى إن الله اصطفى آدم ونوحاً الآية ترك
العمل به فيمن لم يكن نبياً من الآل فبقي معمولاً به
في حق الأنبياء • واحتج الآخرون بوجوه
الأول قوله تعالى لن يستنكف المسيح أن يكون

الثاني اطراد تقديم ذكرهم على ذكر الانبياء •
الثالث قوله تعالى لا يستكبرون عن عبادته
استدل بعدم استكبارهم على ان البشر ينبغي ان
لا يستكبر ولا يناسب ذلك ما لم يثبت تفضيلهم •
الرابع قوله تعالى ولا اقول لكم اني ملك وقوله
الا ان تكونا ملكين • الخامس الملك معلم النبي فيكون
افضل من المتعلم والمرسل اليه • السادس الملائكة
ارواح مبراة من الرذائل والآفات النظرية والعملية مطلعة
على اسرار الغيب قوية على الافعال العجيبة سابقة
في الخيرات مواظبة على محاسن الاعمال لقوله تعالى
لا يعصون الله ما امرهم الآية وقوله تعالى يسبحون
الليل والنهار لا يفترون • السابع في الكرامات
انكرها المعتزلة الا ابا الحسين والاستاذ ولنا قصة

اصف ومريم واصحاب الكهف • احتجوا بان الخوارق
لو ظهرت على غير الانبياء لالتبس النبي بالمتنبي قلنا
لا بل يتميز النبي بالتحدي والدعوى

الباب الثاني في الحشر والجزاء

وفيه مباحث •
الاول في اعادة المعدوم وهي جائزة خلافا
للحكماء والكرامية والبصري (الحسين) من المعتزلة لنا انه
لو امتنع وجوده بعد عدمه فاما ان يمتنع لذاته او
لشيء من لوازمه فيمتنع ابتداء او لشيء من عوارضه
فيمكن عند ارتفاعه بالنظر الى ذاته من حيث هو
احتجوا بوجوه • الاول انه نفي محض فلا حكم عليه
بامكان العود • الثاني لو وقع ولم يتميز عن مثله المبتدأ
معه حال عوده • الثالث انه لو امكن اعادته لوقت
المبتدأ فيه واعادته فيه فيكون مبتدأ معادا معا

وهو مح والجواب عن الاول ان قولكم لا الحكم حكم
وهو منقوض بالحكم على ما لم يوجد بعد وعلى الممتنع
نفس المعدوم • وعن الثاني ان كل مثلين متمايزان
بالشخص في الخارج لا محالة وان اشتبه علينا والا
لم يكونا مثلين بل هو هو • وعن الثالث ان اعادة
ذلك الوقت لا يستلزم كونه مبتدأ فانه امر يعرض له
باعتبار وهو كونه غير مسبوق بحدوث البدن
الثاني في حشر الاجساد اجمع المليون على انه تعالى
يحيي الابدان بعد موتها وتفرقها لانه ممكن عقلا
والصادق اخبر عنه فيكون حقا اما الاول فلان
الميت قابلة للجمع والحيوة والالم يتصف بهما
قيل والله تعالى عالم باجزاء كل شخص على التفصيل
لما سبق وقادر على جمعها وايجاد الحيوة فيها لشمول

قدرته جميع الممكنات فيثبت ان الاحياء الابدان
ممكن واما الثاني فلانه ثبت بالتواتر • انه عليه السلام
كان يثبت المعاد البدني ويقول به واليه اشار
بقوله تعالى قل يحييها الذي انشاها اول مرة الاية
قيل لو اكل انسان انسانا آخر وصار جزءا منه
فالماكول اما ان يعاد في الآكل او الماكول منه وايا
ما كان فلا يعود واحد منهما بتمامه وايضا فالمقصود من
البعث اما الايلام او الالذاذ او دفع الالم والاول لا
يليق بالحكيم • والثاني مح لان كل ما يتخيل في عالمنا
فهو دفع الم ويشهد له الاستقراء • والثالث
يكفي فيه الابقاء على العدم فيمتنع البعث • واجيب
عن الاول بان المعاد من كل اجزاء الاصلية التي هي
الانسان فانها هي الباقية من اول عمره الى آخره

الالذاذ

الحاضرة لنفسه لا الهيكل المتبدل والمغفول عنه
في اكثر الاحوال والمأكول فضل من المغتذي فلا
تعاد فيه • وعن الثاني ان فعله لا يستدعي غرضا وان
سلّم فلم لا يجوز ان يكون لذاته الاخروية مشابهة
لذاته في الدنيا في الصورة لا في الحقيقة **تنبيه**
لم يثبت انه تعالى يعدم الاجزاء ثم يعيدها والتمسك
بنحو قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه ضعيف لان
التفرق ايضا هلاك • الثالث في الجنة والنار
قالت النفاة الجنة والنار اما ان يكونا في هذا
العالم فيكونان اما في عالم الافلاك وهو باطل لانها
لا تنخرق ولا تخالط الفاسدات واما في عالم العناصر
فيكون التناسخ او في عالم آخر وهو باطل لان هذا
العالم كري فلو فرضت كرة اخرى حصل بينهما خلاء

وهو ممتنع ولان العالم الثاني لو حصل فيه العناصر
لو كانت مماثلة لهذه العناصر مماثلة الى احيازها
مقتضية للحركة اليها او كانت ساكنة في احياز ذلك
العالم طبعا او قسرا دائما وكلاهما محال الجواب
لم لا يجوز ان يكون في هذا العالم كما قيل الجنة
في السماء السابعة لقوله تعالى عند سدرة المنتهى
عندها جنة المأوى وقوله عليه السلام سقف الجنة
عرش الرحمن وامتناع الخرق ممنوع والنار تحت الارضين
والفرق بين هذا والتناسخ انه ردّ النفس الى بدنها
المعاد او المؤلف من اجزائها الاصلية والتناسخ
ردّ النفس الى بدن آخر مبتدأ او في عالم آخر ولزوم تساوي طبائع
كل محيط وابتناؤها كرية الشكل وامتناع الخلاء
كلها ممنوع ولئن سلّم فلم لا يجوز ان يكون هذا العالم

وذلك مركوزين في ثخن كرة اعظم منهما ووجوب
تماثل عنصري العالمين مطلقا ممنوع لامكان الاختلاف
في الصورة والهيولى وان حصل الاشتراك في
الصفات واللوازم فرع الجنة والنار مخلوقتان
خلافا لابي هاشم والقاضي عبد الجبار لنا قوله تعالى
وجنة عرضها السموات والارض لا يقال انما يكون
عرضها عرض السموات والارض اذا وقعت في احيازهما
وذلك بعد فنائهما لاستحالة تداخل الاجسام وهو
صحيح لانا نقول المراد مثل عرضهما كقوله تعالى كعرض
السماء والارض ولان عرضهما لا يكون عين عرضها
وقوله تعالى واتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة
واسكان آدم في الجنة واخراجه عنها قالا لو كانت
الجنة مخلوقة لما كانت دائمة لقوله تعالى كل شيء هالك

لابي هاشم وعبد الجبار

الا وجهه واللازم باطل بقوله تعالى اكلها دائم اي
ماكولها قلنا معناه كل شيء مما سواه فهو هالك
معدوم في حد ذاته وبالنظر اليه من حيث هو لا ان
العدم يطرء عليه او نسلم فمخصوص جمعا بين الادلة
وايضا قوله تعالى اكلها دائم متروك الظاهر لان
المأكول لا محالة يفنى بالاكل بل المعنى انه كلما فني
منها شيء حدث عقيبه مثله وذلك لا ينافي عدم
الجنة طرفة عين الرابع في الثواب والعقاب
قالت معتزلة البصرة الثواب على الطاعة حق على الله
تعالى واجب عليه لانه انما شرع التكاليف الشاقة
لغرض لاستحالة العبث وعود الفوائد اليه وذلك
لكن الغرض اما حصول نفع او دفع ضرر والثاني
باطل لانه لو ابقانا على العدم لاستغنا ولم يحتج

الى تلك المشاق والاول اما ان يكون منفعة
سابقة وهو مستقبح عقلا او لاحقة وهو الملط والبينا
قوله تعالى جزاء بما كانوا يعملون يدل على ان العمل
سبب يدعى الثواب قلنا قد بينا انه لا غرض لفعله ولا
علة لحكمه ومع ذلك فلا يكفي سوابق النعم والاستغنا
هم كيف والمعتزلة اوجبوا ان الشكر والنظر في المعرفة
لما سبق من نعمه والاية تدل على الوجوب لفظ
الجزاء يكفي لاطلاقه كون الفعل علامة ودليلا
وقالت المعتزلة والخوارج انه يجب عليه عقاب
الكافر وصاحب الكبيرة لان العفو تسوية بين
المطيع والعاصي ولان شهوة الفسوق مركبة فينا فلو لم
يكن بحيث يقطع العقاب كان ذلك اغراء عليه ولانه تعالى
اخبر بان الكافر والفاسق يدخلان النار في

مواضع شتى والخلف في خبره محال والجواب عن
الاول انه وان لم يعذب لكنه لا يثيبه اثابة المطيع لئلا
يستويا وعن الثاني ان تغليب طرف العقاب
بالتهديد والتوعيد كاف في الانزجار وتوقع
العفو قبل التوبة كتوقعه بالتوبة وعن الثالث
انه لا يدل شيء منها على وجوب العقاب في نفسه ثم
قالوا وعيد صاحب الكبيرة لا يسقط كوعيد الكافر
بوجوه الاول الايات المشتملة على لفظ الخلود في
وعيدهم كقوله تعالى بلى من كسب سيئة ومن يعص الله
ورسوله ومن يقتل مؤمنا متعمدا الثاني قوله تعالى
في صفتهم وما هم عنها بغائبين الثالث ان
الفاسق يستحق العقاب بفسقه وذلك يسقط ما استحقه
من الثواب لما بينهما من التنافي واجيب عن الاول

بان الخلود المكث الطويل واستعماله بهذا المعنى
كثير • وعن الثاني بان المراد الفجار الكاملون في
الفجور وهم الكفار بدليل قوله تعالى اولئك هم
الكفرة الفجرة توفيقا بينه وبين الآيات الدالة على
اختصاص العذاب بالكفار كقوله ان الخزي
اليوم والسوء على الكافرين • انا قد اوحي الينا
ان العذاب على من كذب وتولى • كلما القي فيها فوج
سالهم خزنتها الى قوله فكذبنا • لا يصليها الا الاشقى
الذي كذب وتولى • يوم لا يخزي الله النبي والذين
آمنوا معه • والفاسق مؤمن لقوله تعالى وان
طائفتان من المؤمنين اقتتلوا وهذا اقطع مقاتل
بن سليمان والمرجئة بانهم لا يعاقبون • وعن الثالث
بمنع الاستحقاقين وعدم تنافيهما وبان استحقاق

١٠٧

يعني لو كان العقا[ب] [illegible]
والثواب [illegible]
فيحبط كل منهما الآخر

العقاب لو احبط استحقاق الثواب فاما ان يحبط
منه بشيء على طريق الموازنة كما هو مذهب ابي هاشم
او لا يحبط كما هو مذهب ابيه وكلاهما باطلان
اما الاول فلان تاثير كل منهما في عدم الآخر اما
ان يكون معا او على التعاقب والاول يستلزم
وجودهما حال عدمهما وكذا الثاني لان المغلوب
المحبط لا يعيد محبطا غالبا واما ثانيا فلانه العامل
الطاعة ويضيع لها وهو باطل لقوله فمن يعمل
مثقال ذرة خيرا يره واما اصحابنا فقالوا
الثواب فضل من الله والعقاب عدل منه والعمل
دليل وكل ميسر لما خلق له فيخلد المؤمن الموفق
للطاعة في جنانه وفاء بوعده ويعذب
الكافر المعاند في نيرانه بمقتضى وعيده فمن يقطع

والله اعلم

وعيد المؤمن العاصي لقوله تعالى فمن يعمل مثقال
ذرة خيرا يره ولا يرى الا بعد الخلاص من العذاب
وقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا
ولقوله عليه السلام من قال لا اله الا الله دخل
الجنة ويرتجى عفو الكافر الطالب للهدى من
فضله ولطفه فان قيل القوى الجسمانية لا تقوى
على افعال غير متناهية لانها منقسمة بانقسام
محلها فنصفها مثلا اذا حرك جسما فاما ان حرك
حركات متناهية فيكون تحريك الكل ضعف
تحريك الجزء لان نسبة الاثرين كنسبة المؤثرين
وضعف المتناهي متناه او حرك حركات غير متناهية
وكل القوة ان لم يزد عليها كان الشيء مع غيره
كهو لا معه وان زادت وقعت الزيادة على غير المتناهي

اى كالشئ لا مع غيره

من الجهة التي هو بها غير متناه وهو محال وايضا
فالمؤلف من العناصر والحرارة لا يزال ينتقص
الرطوبة حتى يزول بالكلية ويفضي الى انطفاء
الحرارة وخراب البدن فكيف يدوم الثواب
والعقاب وايضا دوام الحيوة مع دوام الاحراق
غير معقول قلنا اما الاول فمبني على الجوهر
الفرد وسريان القوة في محلها وان جزء القوة
قوة والبرهان لم يقم عليها ومع ذلك فانه منقوض
بحركات الافلاك مدفوع عنا لان القوى عندنا
عرض فلعله يفنى ويتجدد واما الثاني فلان القول
بالمزاج وتركب المواليد من العناصر ليس بيقيني
وتاثير الحرارة في الرطوبة انما يفضي الى افنائها
لو امتنع ورود الغذاء على البدن بمقدار ما يتحلل

منه وكذا الثالث لان اعتدال المزاج ليس شرطا
للحيوة وايضا فان من الحيوانات ما يعيش في النار
ويلتذ به ولا استبعاد ان يجعل الله تعالى بدن الكافر
بحيث يتألم بالنار ولا يتهرى ولا يموت بها
الخامس في العفو والشفاعة لاصحاب الكبائر اما
الاول فلقوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن
عباده وقوله تعالى او يوبقهن بما كسبوا ويعف
عن كثير والاجماع على انه عفو وهو انما يتحقق بترك
العقاب المستحق والمعتزلة منعوا العذاب على الصغائر
قبل التوبة والكبائر بعدها فالمعفو هو الكبائر قبلها.
وقوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به الآية
المراد قبل التوبة والا لم يتوجه الفرق ولا التعليق
بالمشية على ان لهم وقوله تعالى وان ربك لذو مغفرة

للناس على ظلمهم وامثال ذلك كثيرة واما الثاني
فلانه تعالى امر النبي بالاستغفار لذنوب المؤمنين
وقال واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وصاحب
الكبيرة مؤمن لما مر فيستغفر له صيانة لعصمته ويقبل
منه تحصيلا للمرضاة لقوله تعالى ولسوف يعطيك
ربك فترضى وقوله عليه السلام شفاعتي لاهل
الكبائر من امتي احتجوا بقوله تعالى واتقوا
يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا وقوله ما للظالمين
من حميم ولا شفيع يطاع وقوله تعالى من قبل ان
يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة وقوله تعالى
وما للظالمين من انصار واجيب بانها غير عامة في
الاعيان ولا في الزمان وان ثبت عمومها فهي
مخصصة بما ذكرنا السادس في اثبات عذاب القبر

يدل عليه قوله تعالى آل فرعون النار يعرضون
عليها غدوا وعشيا الآية وفي قوم نوح اغرقوا
فادخلوا نارا والفاء للتعقيب وقوله تعالى
حكاية عن الكفار ربنا امتنا اثنتين واحييتنا
اثنتين وذلك على ان في القبر حيوة وموتا آخر
احتج المخالف لقوله تعالى لا يذوقون فيها الموت
الا الموتة الاولى وقوله تعالى وما انت بمسمع
من في القبور واجيب عن الاول بان معناه
ان نعيم الجنة لا ينقطع بالموت كما انقطع النعيم الدنيا
لا وحرة الموت فان الله تعالى احيا كثيرا من
الناس في زمن موسى وعيسى عليهما السلام و اماتهم
ثانيا وعن الثاني ان عدم الاستماع لا يستلزم عدم
ادراك المدفون التابع في سائر السمعيات من

اهل الجنة

لانه لو كان حيا لا يكون اسماعه به

الصراط والميزان وتطاير الكتب واحوال
الجنة والنار والاصل فيها انها امور ممكنة اخبر
الصادق عن وقوعها فيكون حقا الثاني في
الاسماء الشرعية الايمان في اللغة التصديق وفي
الشرع عبارة عن تصديق الرسول بكل ما علم مجيئه
عندنا وعن كلمتي الشهادة عند الكرامية وعن امتثال
الواجبات والاجتناب عن المحرمات عند المعتزلة وعن مجموع
ذلك عند اكثر السلف والذي يدل على خروج
العمل عن مفهوم الايمان عطفه عليه في قوله تعالى
الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقوله الذين آمنوا
ولم يلبسوا ايمانهم بظلم واما قوله تعالى وما كان
الله ليضيع ايمانكم فمعناه ايمانكم بالصلوة الى بيت
المقدس وايضا حمل على الصلوة وحدها يكون بطريق

لانه لو كان العمل جزءا داخلا في الايمان لكان الظلم منتفيا عن الايمان فيكون ذكر قوله ولم يلبسوا ايمانهم بظلم بعده تكرارا خاليا عن الفائدة

المجاز وقوله عليه السلام الايمان بضع وسبعون
شعبة افضلها قول لا اله الا الله وادناها اماطة
الاذى عن الطريق فمعناه شعب الايمان اماطة
الاذى لان اماطة الاذى غير داخلة فيه وفاقا

الباب الثالث

في الامامة وفيه مباحث الاول في نصب
الامامة اوجبه الامامية والاسماعيلية على الله تعالى
والمعتزلة والزيدية علينا واصحابنا سمعا ولم
يوجبه الخوارج مطلقا لنا مقامان بيان وجوبه
علينا سمعا وعدم وجوبه على الله تعالى اما الاول
فلان نصب الامام يدفع ضررا لا يندفع الا بالامامة لان
البلد اذا اشتمل عن رئيس قاهر يامر بالطاعات وينهى
عن المعاصي ويذب باس الظلمة عن المستضعفين

يستحوذ عليه الشيطان وفشا فيه الفسوق
والعصيان وشاع الهرج والمرج ودفع الضرر عن
النفس بقدر الامكان واجب باجماع الانبياء عم
واتفاق العقلاء فان قيل وتحتمل مفاسد ايضا اذ
ربما استنكف الناس عن طاعته فيزداد الفساد
او يستولي عليهم فيظلمهم او يحتاج الى دفع المعارض
وتقوية الرئاسة الى مزيد فيتغضب منهم قلنا احتمالات
مرجوحة مكثوث وترك الخير الكثير لاجل الشر القليل
شر كثير واما الثاني فلما بينا انه لا يجب على الله شيء
بل هو الموجب لكل شيء احتجت الامامية بانه
لطف لانه اذا كان امام كان حال المكلفين الى
قبول الطاعات والاحتراز عن المعاصي اقرب مما اذا لم
يوجد واللطف على الله واجب قياسا على التمكين

والجواب بعد تسليم المقدمات الباطلة ان اللطف
الذي ذكرتموه انما يحصل بوجود امام ظاهر يرجى
ثوابه ويخشى عقابه وانتم لا توجبونه كيف ولم يكن
من عهد النبوة الى ايامنا امام على ما وصفتموه
الثاني في صفات الائمة الاول ان يكون مجتهدا في
اصول الدين وفروعه ليتمكن من ايراد وحل
الشكوك والفتوى في الوقائع الثانية ان
يكون ذا رأي وتدبير يدبر الحروب والسلم وسائر
الامور السياسية الثالثة ان يكون شجاعا لا
يجبن عن القيام بالحرب والا لضعف قلبه عن
اقامة الحدود وتساهلوا في الصفات الثلث
وقالوا يبعث من كان موصوفا بها الرابعة ان
يكون عدلا لانه متصرف في رقاب الناس

واموالهم وابضاعهم الخامسة والسادسة العقل
والبلوغ السابعة الذكورة فانهن ناقصات
عقل ودين الثامنة الحرية لان العبد مستحقر بين
الناس مشتغل بخدمة السيد التاسعة كونه قرشيا
خلافا للخوارج وجمع من المعتزلة لنا قوله عليه السلام
الائمة من قريش واللام في الجمع حيث لا عهد للعموم
وقوله عم الولاة من قريش ما استقاموا لله واستقام
الامر ولا يشترط فيهم العصمة خلافا للاسماعيلية والاثنا
عشرية لنا انا سنبين امامة ابي بكر رضي الله عنه
والامة اجمعت على كونه غير واجب العصمة لا على انه
غير معصوم واحتجوا بان وجه الحاجة اما المعارف
الالهية لا تعلم الا منه كما هو مذهب اصحاب
التعليم او تعليم الواجبات العقلية وترتيب الخلق

الى القطاع كما هو مذهب الاثنا عشرية وذلك لا
يحصل الا اذا كان الامام معصوما وبان احتياج
الناس الى الامام لجواز الخطأ عليهم فلو لم يكن
الامام واجب العصمة لجاز الخطأ عليه ايضا فاحتاج
الى امام آخر ويتسلسل ولقوله تعالى انى جاعلك
للناس اماما الآية واجيب عن الاولين بمنع
المقدمتين وعن الثالث بان الآية تدل على ان
يشترط الامام ان لا يكون مشتغلا بالذنوب التي
تسلب العدالة بها لا ان يكون معصوما الثالث
فيما يحصل به الامامة والاجماع على ان بنصب الله
ورسوله والامام اثبات اسباب مستقلة
فى ذلك انما الخلاف فيما اذا بايع الامام
مستعد المعاد او سوى بشوكته على حفظ الاسلام

فقال بهما اصحابنا والمعتزلة لحصول المقصود بهما
وقالت الزيدية كل فاطمي عالم خرج بالسيف
وادعى الامامة صار اماما وانكرت الامامية ذلك
مطلقا واحتجوا بوجوه الاول ان اهل البيعة
لا يبصرونهم في امر غيرهم فكيف يولونه عليهم
الثاني ان اثبات الامامة بالبيعة قد يفضي الى
الفتنة لاحتمال ان يبايع كل فرقة شخصا ويقع
بينهم التحارب الثالث ان منصب القضاء لا
يحصل بالبيعة فكذا الامامة الرابع الامام نائب الله
ورسوله واجيب عن الاول بانه منقوض بالشاهد
والحاكم وعن الثاني بان الفتنة تندفع بترجيح
الاعلم الاورع الاسن الاقرب الى رسول الله
وعن الثالث بمنع الاصل سيما اذا خلا البلاد

وعن الرابع لم لا يجوز ان يكون اختيار الامامة او
ظهور الشوكة كاشفا عن كونه اماما باية الله تعالى
والرسول ودليلا عليه الرابع في اقامة الدليل
على ان الامام الحق بعد النبي عم ابو بكر وعند البعض
الشيعة وعند جمهور المسلمين ويدل عليه وجوه
الاول قوله تعالى وعد الله الذين امنوا منكم الاية
فالموعودون بالاستخلاف والتمكين اما علي رضي الله عنه
ومن قام بالامر بعده والاول بط اجماعا فتعين
الثاني قوله تعالى ستدعون الى قوم اولي باس
شديد فالداعي المحظور بمخالفته ليس محمد عم
لقوله تعالى قل لن تتبعونا ولا علي رضه لانه ما
حارب الكفار في ايام خلافته ولا من ملك بعده
وفاة فتعين من كان قبله الثالث انه عليه السلام

استخلف في الصلوة ايام مرضه وما عزله فيثبت كونه
خليفة في الصلوة بعد وفاته فاذا ثبت خلافته فيها
ثبت في غيرها لعدم القائل بالفصل الرابع قوله
عليه السلام الخلافة بعدي ثلثون سنة ثم يصير بعد ذلك
ملكا عضوضا وكان خلافة الشيخين ثلث عشرة
سنة وخلافة عثمان اثنتي عشرة سنة وخلافة
علي خمس وهذا دليل واضح على خلافة الايمة الاربعة
الخامس ان الامة اجمعوا على امامة احد الاشخاص
الثلثة وهم ابو بكر وعلي وعباس وبطل القول
بامامة علي وعباس فتعين القول بامامته اما الاجماع
فمشهور مذكور في كتب السير والتواريخ واما بطلان
القول بامامتهما فلانه لو كان الحق لاحدهما لنازع
ابو بكر وناظره واظهر عليه حجته ولم يرض بخلافته فان

ارضى بالظلم ظلم قيل الحق كان لعلي رضه الا انه
اعرض عنه تقية قلنا كيف وكان موصوفا بغاية
الشجاعة والنباهة وكانت فاطمة الزهراء مع علو
شانها زوجته واكثر صناديد قريش وساداتهم
معه كالحسن والحسين والعباس مع علو منصبه فانه
قال امدد يدك لابايعك حتى يقول الناس بايع
عم رسول الله عليه السلام ابن عمه فلا يختلف عليك
اثنان والزبير مع غاية شجاعته سل السيف
وقال ارضى لخلافة ابي بكر وابي سفيان رئيس مكة
ورأس بني امية قال ارضيتم يا بني عبد مناف
ان يلي عليكم والانصار نازعهم ابو بكر ودفعهم عن الخلافة
كان ابو بكر شيخا ضعيفا خاشعا سليما عديم المال
قليل الاعوان · احتجت الشيعة على امامة علي

بوجوه · الاول قوله تعالى انما وليكم الله ورسوله
الاية فالمراد من الولي اما الناصر او المتصرف لا غير تقليلا
للاشتراك والاول باطل لعدم اختصاص النصرة بالمذكورين
فتعين الثاني فثبت ان المؤمن الموصوف مستحق
التصرف في امور المسلمين · والمفسرون ذكروا
ان المراد منه علي بن ابي طالب لانه كان يصلي فسأله
سائل فاعطاه خاتمه راكعا والمستحق المتصرف هو
الامام فثبت انه امام وبعد النبي قوله عم من كنت مولاه
فعلي مولاه · الثاني قوله انت مني بمنزلة هرون من
موسى وكان هرون خليفة لقوله تعالى وقال موسى
لاخيه هرون اخلفني في قومي الاية الا انه مات قبله عم
الثالث قوله عم مشيرا اليه سلموا على امير المؤمنين
واخذ بيده وقال هذا خليفتي فيكم بعد موتي

الولي ح

فاسمعوا واطيعوا له الرابع ان الائمة اجمعوا على
امامة احد الاشخاص الثلثة وبطل القول بامامة ابي
بكر والعباس لانه ثبت ان الامام يجب ان يكون
واجب العصمة ومنصوصا عليه وهما لم يكونا واجبي
العصمة ومنصوصا عليهما بالاتفاق فتعين القول
على رض الخامس انه لا بد وان يكون النبي ع م
نص على امامة معين تكميلا لامر الدين واشفاقا على
الامة ولم ينص لغير ابي بكر وعلي بالاجماع ولا لابي
بكر والا لكان توقفه الامر على البيعة معصية فتعين
تنصيصه لعلي رض السادس ان عليا كان افضل
الناس بعد النبي ع م لانه ثبت بالاخبار الصحيحة
ان المراد من قوله تعالى حكاية وانفسنا وانفسكم
وانفسكم علي ولاشك انه ليس نفس محمد ولا

بل المراد منه اما انه بمنزلته او هو اقرب الناس اليه وكل
من كان كذلك افضل الخلق بعده ولانه كان اعلم وكان
حرصه على التعلم اكثر واهتمام النبي بارشاده وتربيته
اتم وابلغ وكان مقدما في فنون العلم الدينية اصولها و
فروعها فان اكثر فرق المتكلمين ينسبون اليه ويسندون
اصول قواعدهم الى قوله والحكماء يعظمونه غاية
التعظيم والفقهاء ياخذون برايه وقد قال ع م اقضاكم
علي وايضا فاحاديث كثيرة حديث الطير وحديث
خيبر وردت شاهدة على كونه افضل والافضل
يجب ان يكون اماما والجواب عن الاول ان عموم النص
غير مسلم وان حمل الجمع على الواحد متعذر بل المراد به
نبو والكفاءة وعن الثاني ان معناه التشبيه في
الاخوة والقرابة وعن الثالث ان هذه الاخبار

غير متواترة والصحيحة عندنا فلا تقوم حجة علينا وعن الرابع
انا لا نسلم وجوب العصمة ووجوب التنصيص وعدم
النص في شان ابي بكر وعن الخامس ان تفويض الامر
الى المكلفين لعله كان اصلح السادس انه معارض
بمثله والدليل على افضلية ابي بكر قوله تعالى وسيجنبها
الاتقى فان المراد به اما ابو بكر او علي وفاقا والثاني
مدفوع لقوله تعالى وما لاحد عنده من نعمة تجزى لان عليا
نشأ في تربيته وانفاقه وذلك نعمة تجزى وكل من
كان اتقى كان اكرم عند الله وافضل لقوله تعالى ان اكرمكم
عند الله اتقيكم وقوله عم انا اتقيكم وقوله عم ما طلعت الشمس
ولا غربت على احد بعد النبيين والمرسلين افضل من ابي
بكر وقوله عم لابي بكر وعمر هما سيدا كهول اهل الجنة
ما خلا النبيين والمرسلين الخامس في فضل الصحابة نحب

تعظيمهم والكف عن مطاعنهم فان الله تعالى اثنى
عليهم في مواضع كثيرة منها قوله تعالى والسابقون
الاولون وقوله تعالى يوم لا يخزي الله النبي الاية وقوله تع
والذين معه اشداء على الكفار وقوله عم لو انفق احدكم
ملأ الارض ذهبا ما بلغ مد احدهم ولا نصيفه وقال عم
اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم وقال عم الله الله
في اصحابي لا تتخذوهم بعدي غرضا من احبهم فبحبي احبهم
ومن ابغضهم فببغضي ابغضهم ومن اذاهم فقد اذاني
ومن اذاني فقد اذى الله ومن اذى الله فيوشك ان
يأخذه وما نقل من المطاعن فله محامل وتاويلات ومع
ذلك فلا يعادل ما ورد في مناقبهم وحكي عن اثارهم
نفعنا الله بمحبتهم اجمعين • وجعلنا لهداهم متبعين
وعصمنا عن زيغ الضالين • وبعثنا يوم الدين

١١٤ ورقه

في عداد الهادين بفضله العظيم ومنه العميم
انه سميع مجيب والحمد لله على نعمائه وآلائه
والسلام على محمد وآله وصحبه الطاهرين
وسلم تسليما كثيرا تم الكتاب
بعون الوهاب

على يد الضعيف المذنب المحتاج الى رحمة ربه
وشفاعة نبيه احمد بن اخي طوى المرزيفوني
عفا الله له ولوالديه واحسن اليهما
واليه آمين يا رب
العالمين

